

القسم الأول
تجارب ناجحة
في الإدارة العمومية للمياه

مياه بورتو أليجري: عامة وللجميع

بقلم: هيليو مالتس*

بورتو أليجري المدينة المعروفة جيدًا على مستوى العالم لديمقراطيتها التشاركية، وعاصمة الولاية الجنوبية في البرازيل، ريو جراند دو سول، نراها تفخر أيضًا أن تكون بيتًا لمرفق هيئة بلدية المياه والصرف الصحي (*Departamento Municipal de Agua e Esgotos - DMAE*)، وهو المرفق العام الناجح للمياه والصرف الصحي والذي أصبح نموذجًا لمعارضة التيار المتجه نحو الخصخصة.

في عام 2004، كانت بورتو أليجري تعتبر عاصمة الدولة البرازيلية التي تتمتع بأعلى جودة للحياة وأفضل مؤشر للتنمية الإنسانية، وكان بالطبع ثمة علاقة بين هذا والمياه والصرف الصحي.

ومرفق هيئة بلدية المياه والصرف الصحي، هو مرفق مياه ملكية عامة يركز بصورة مكثفة على الاحتواء الاجتماعي من خلال برامج المياه والصرف الصحي، وملتزم بتنمية المدينة المصاحبة بحماية البيئية. وهو مرفق مستقل إداريًا وماليًا عن مركز المدينة، ولكنه تابع له على مستوى القضايا السياسية والتنظيم.

ويبدأ تاريخ المياه والصرف الصحي في بورتو أليجري في أوائل القرن التاسع عشر. وحتى عام 1961، كان يدير المياه والصرف الصحي قسم البلدية في الإدارة المركزية، وعندما قررت المدينة الحصول على قرض لتوسيع خدمات المياه في أواخر الخمسينيات من القرن المنصرم، قرر مجلس المدينة تحويل قسم المياه إلى مرفق يدار بالحكم ذاتي، ومستقل ماليًا، ومملوك للبلدية. وكان هذا بسبب المطلب من بنك التنمية الأمريكي الدولي لضمان تسديد القرض. وقد سمح هذا القرار لـ هيئة بلدية المياه والصرف الصحي بأن تتحرك من ضريبة الملكية التي تحسب على قيمة البناء، إلى تعريف قائمة على استهلاك المياه.

وإلى جانب استقلالها ماليًا، فإن إنشاء هيئة بلدية المياه والصرف الصحي كان له

* هيليو مالتس Hélio Maltz يعمل مع هيئة بلدية المياه والصرف الصحي (Departamento Municipal de Agua e Esgotos - DMAE). ويمكن التواصل مع الهيئة عبر هذا الرابط: www.dmae.rs.gov.br.

خصائص مهمة أخرى، مثل تطبيق المجلس التشاوري الذي أصبح بعد أكثر من أربعين عاماً كياناً مهماً يمارس "السيطرة الاجتماعية" بواسطة المجتمع، ويسمح للقسم أن يتمتع بشفافية كاملة في أعماله الإدارية.

ومن بين الملامح المهمة التي جعلت هيئة بلدية المياه والصرف الصحي نموذجاً دولياً بديلاً عن خصخصة المياه، نجد الاستدامة في كل من التمويل والجوانب الفنية، ومسئوليتها فيما يتعلق بتوفير مياه آمنة والحماية البيئية. غير أن الخاصية المهمة جداً والتميزة في هذا السياق، تتمثل في عملية اتخاذ القرار الديمقراطية فيما يتعلق بوضع الموازنة على نحو تشاركي.

وحتى عام 1984 أدخلت البرازيل وبصورة متكررة تغييرات مفاجئة في اقتصادها مع التغييرات في العملة، والتضخم المرتفع. وبالرغم من هذا، فقد كانت هيئة بلدية المياه والصرف الصحي قادرة على صيانة وتوسيع الخدمة على مستوى المدينة- وهو ما يثبت أكثر أنه حتى في ظل الظروف القاسية، فإن المرفق المدار جيداً يمكن أن يكون قادراً على النجاح.

وللعمال دور مهم جداً في هذا المرفق، فقد واجهوا صعوبات فنية مثل التكاثر الهائل لأم الخلول الذهبية¹ التي تعيق تدفق المواسير المحورية وغيرها من التجهيزات. وقد تمت أبحاث من أجل مكافحة هذا التحدي وهو ما جعل هيئة بلدية المياه والصرف الصحي واحدة من أهم المراجع في البرازيل حول هذا الموضوع.

وإبان السنوات الخمس الماضية، رأت هيئة بلدية المياه والصرف الصحي مؤشراتهما تزداد، في مد خدمة المياه، ففي عام 1989 كان حوالي 94.7% من السكان يحصلون على المياه، ثم ارتفعت النسبة إلى 99.5% بحلول عام 2001، وهو الرقم الذي ظل ثابتاً حتى يومنا هذا. وفيما يتعلق بالصرف الصحي، ارتفعت النسب من 73% من السكان المتمتعين بتجميع صحي لمياه الصرف في عام 1990، إلى 84% في عام 2004. وفي مجال معالجة مياه الصرف، كان النمو متفوقاً بشكل بارز؛ ففي عام 1989، بلغت نسبة السكان المخدومين في هذا المجال 2% ازدادت في عام 2002 إلى

¹ حيوانات رخوية داخل أصداف صغيرة، وتسمى باللاتينية (Limnoperna fortunei)، لمزيد من المعلومات: انظر هذا الموقع الإلكتروني: <http://www.malacologia.com.ar/MALACOLOGIA/English/mejillo.htm> . (الترجم).

27% بسبب بناء خمس محطات جديدة أثناء تلك الفترة. وحالياً، توجد لدى هيئة بلدية المياه والصرف الصحي خطط لبناء محطة معالجة جديدة لمياه الصرف الهدف منها هو رفع مؤشر المعالجة إلى 77% في خمس سنوات.

ومن المهم هنا أن نبين كيف أن المشاركة العامة التي تمت بصورة رئيسة من خلال الموازنة التشاركية، قد أثرت على نحو إيجابي في خدمات هيئة بلدية المياه والصرف الصحي. ففي الوقت الذي نما فيه عدد سكان المدينة بنسبة تقارب 8.5% في السنوات العشر الماضية، فإن توصيلات المياه للأسر المعيشية نمت بمعدل يقارب 23%، وارتفعت نسبة الأسر المخدومة بصرف صحي إلى حوالي 40%، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

نسبة التطوير	طفرة 2004	1994	
8,51 %	1.404.670	1.294.506	السكان
22,98%	565.358	459.706	توصيلات المياه للأسر المعيشية
40,31 %	480.114	342.178	الأسر المخدومة بتجميع صحي لمياه الصرف

المصدر: هيئة بلدية المياه والصرف الصحي، و IBGE المعهد البرازيلي للإحصاء.

وحتى عام 1989 خدمت هيئة بلدية المياه والصرف الصحي وسط المدينة بصورة أساسية والمناطق الغنية. ولكن عندما بدأ الناس في مناقشة مطالبهم والتصويت في 16 منطقة، تم توجيه استثمارات في المياه والصرف الصحي للوصول إلى المناطق الطرفية الفقيرة، ومن ثم فقد أصبح بمقدور الجميع الآن الحصول على المياه.

وكننتيجة مباشرة لذلك، انخفضت الأمراض المائية المصدر بصورة جوهرية في المدينة. على سبيل المثال، عانت البرازيل من تفشي الكوليرا في السنوات الأخيرة ولكن لم تسجل حالة واحدة في بورتو آليجري. وعندما تم تحديد مصدر الكوليرا في مياه الصرف، جاء تصرف نظام معالجة المياه تحت السيطرة الفائقة لـ هيئة بلدية المياه والصرف الصحي كمصدً لهذا المرض.

وجميع هذه الأمثلة نتيجة للإدارة القوية التي ركزت جهودها للمحافظة على هيئة بلدية المياه والصرف الصحي مستدامة ماليًا، ومن ثم تمكينها من إعادة استثمار فائض الربح في خدمات المياه والصرف الصحي. وفي السنوات السبع الماضية، كان حوالي 70% من الأموال المستثمرة ناتجة عن تجميع الرسوم. وقد تحقق هذا بفعل سياسات التحكم الداخلية التي تتصف بالقوة، مع تقييمات التكلفة وتوسعات الإدارة. فقد استطاعت هيئة بلدية المياه والصرف الصحي أن توسع خدماتها أكثر، ولكن في الفترة من 1997 إلى 2003 لم تكن هناك قروض يمكن تحمل أعبائها من بنوك الائتمان الوطنية، والتي كانت توجهاتها لمساعدة خصخصة قطاع المياه في البرازيل.

وبنهاية عام 2000 تم اقتراح قانون على الكونجرس بهدف واضح لخصخصة المياه. وكانت هيئة بلدية المياه والصرف الصحي في طليعة حركة المقاومة الوطنية التي نجحت في منع حدوث هذا وتم سحب الاقتراح. وفي ظل الحكومة الوطنية الحالية التي بدأت منذ عام 2003، تمت مناقشة مشروع قانون جديد يريد التنظيم الوطني للمياه، والصرف، والمخلفات الصلبة ومياه العواصف، على مستوى البلاد قبل إرساله إلى الكونجرس.

وتشجع السياسة الجديدة الدولة ومرافق المياه التابعة للبلدية على العمل جنبًا إلى جنب، ولكنها أيضًا تتيح للإدارات البلدية خيار العمل على نحو مستقل وفقًا للدستور البرازيلي، أو تفويض مرفق تابع للدولة وفقًا لعقد طويل الأمد.

وأحد الأغراض الرئيسية لهذا القانون الجديد هو تعزيز كل من التنظيم والسيطرة الاجتماعية لمرافق المياه العامة أو الخاصة، بربط حتى عروض القروض الممنوحة لتلك المرافق التي تتبع القانون.

وقد كلفت هيئة بلدية المياه والصرف الصحي بالفعل نفسها مع ما هو مقترح من قبل المشروع وبشكل رئيس فيما يتعلق بالسيطرة الاجتماعية، وقامت بتأجير هيئة استشارية تعمل على اقتراح التحسينات في إدارة المرفق.

إن نظام الرسوم الخاص بنا يقوم على دعم بيني cross-subsidies، فهناك تعريف اجتماعية لمنخفضي الدخل الذين لديهم الحق في استخدام 10 أمتار مكعبة كل شهر، بحيث يسددون ثمن 4 أمتار مكعبة فقط. كما يوجد ثلاث معدلات مختلفة بجانب التعريف الاجتماعية. فالذين يستخدمون المياه للحاجات الأساسية فقط (يستهلكون ما

يبلغ 20 متراً مكعباً شهرياً) يتم دعمهم دعماً كبيراً من قبل الآخرين الذين يتراوح استهلاكهم للمياه ما بين 20 و1000 متر مكعب شهرياً. والتعريفه الخاصة بالمجموعة التي تستهلك ما بين 20 و1000 متر مكعب، تزداد بشكل مضاعف تكعيبياً، وبعد هذا تصبح الرسوم مرتفعة جداً. والمستهلكون الكبار مثل المطارات ومراكز التسوق والصناعة تقع ضمن هذه فئة. على سبيل المثال، الأغنياء الذين يستخدمون المياه من أجل حمامات السباحة وليس فقط للحاجات الأساسية، يتحملون نفقات دعم المياه للفقراء. وبهذا النظام في تقدير الرسوم نكون قادرين على استثمار مبالغ كبيرة في الصيانة وتوسيع المياه وفي الموازنة السنوية التي تذهب إلى استثمارات جديدة.

وفي هذه المرحلة تأتي مشاركة الناس في دائرة الموازنة التشاركية للسنة التالية. ويأتي الناس بمطالبهم ويناقشونها وبصوتون عليها، وبعد التقييم الفتي لقابلية التنفيذ يتم إدماج هذه المطالب في الموازنة البلدية للسنة التالية. ويتم فحص الأعمال المائية من قبل هيئة بلدية المياه والصرف الصحي.

وأثناء الأعمال، تفوض مجموعة من المواطنين المعنيين بمصاحبة المتعاقدين والإشراف عليهم، بحيث يكون هناك دائماً من يرصد سير العملية من مرحلة صنع القرار إلى التطبيق. وهي ممارسة شاملة للسيطرة المجتمعية.

وتطبيق الموازنة التشاركية غيرت هيئة بلدية المياه والصرف الصحي تماماً، مثلما تغير مفهوم تلبية حاجات المدينة. فجميع فريق العمل والعمال في هيئة بلدية المياه والصرف الصحي كان عليهم التركيز على الإنصات إلى الناس والعمل على تلبية مطالبهم. وقد أحدث هذا تغييراً قوياً في الطريقة التي تدار بها الأشياء. ونتيجة لذلك، فإننا لم نعد نقرر أين سيتم استثمار الأموال؛ فالناس يناقشون مطالبهم، وإذا وجد أنها قابلة للتنفيذ من الناحية الفنية، يتم إدماجها في الموازنة الخاصة بالسنة التالية.

ويعلم القائمون على إدارة هيئة بلدية المياه والصرف الصحي أيضاً أنهم في حاجة إلى عمال لديهم الدافعية والقدرة على تحقيق مستويات رفيعة من تلبية احتياجات الناس، لذلك نجد استثمارات كبيرة تتم كل عام في التعليم، والرعاية الصحية، والتأمين، والنقل، وغيرها من المجالات. والنتيجة، أن كثيراً من العمال لديهم الآن إمكانية

الوصول إلى منح دراسية في المدارس الثانوية أو الجامعة، وأيضًا الدورات التدريبية حول المواضيع الإدارية والفنية.

ونجد محصلة هذه الاستثمارات مفصلة في مراجعة اجتماعية تنشر سنويًا منذ عام 2000، بالإضافة إلى وجود جوائز وطنية مهمة للمسؤولية الاجتماعية.

وقد لعب المواطنون دورًا مهمًا في نجاح هيئة بلدية المياه والصرف الصحي على مدى السنين. وقد تم إنشاء المجلس التشاوري في عام 1961 وقد مثلت فيه قطاعات اجتماعية كثيرة للإشراف على هيئة بلدية المياه والصرف الصحي، فلعِب دورًا مهمًا في نجاحها.

وكان تطبيق الموازنة التشاركية، على نحو خاص، قد جعل هيئة بلدية المياه والصرف الصحي أقرب إلى المجتمع وأوجد مستوى جديد من التحكم في المرفق. ولم يكن هذا فقط بسبب أنها كانت الهدف الذي تعالت الأصوات المطالبة به، بل أيضًا لأن الناس بدعوا يتأكدون من حقيقة جودة الخدمات المؤداة.

فضلاً عن ذلك، أُرست هيئة بلدية المياه والصرف الصحي علاقة وثيقة مع المستهلكين من خلال مكاتب موزعة على مستوى المدينة. ومن بين الأشياء التي يمكن التعامل فيها مع المكاتب، الشكاوى المتعلقة بفواتير المياه وتمتعهم بخيار تجزئة ديونهم في هذه المكاتب، وهو خيار مهم بالنسبة لمنخفضي الدخل. وهم أيضًا يمكنهم الوصول إلى هيئة بلدية المياه والصرف الصحي عبر الهاتف والموقع على شبكة المعلومات/الإنترنت، حيث يوجد أيضًا قدر كبير من المعلومات. ويمكن للمستهلك هنا فحص ما إذا كانت خدمة الصيانة قد تمت جدولتها بالفعل، أو البحث مثلاً عن معدل الاستهلاك الشهري.

لقد صدرت أحكام مؤخرًا عن أن بورتو أليجري واحدة من عدة مدن في العالم تتمتع بمستوى عالٍ من احتمال جذب الاستثمارات في السنوات العشر القادمة. وقد نشر هذا في تقرير دولي "المدن الفائزة في العالم" أصدرته الاستشارية الإنجليزية Jones Lang LaSalle. وقد نظروا على 24 مدينة، لم يكن منها سوى بورتو أليجري من

البرازيل،² وإلى جانب كونها متطورة اقتصاديًا فقد اختيرت بورتو أليجري لمستوى المعيشة الممتاز فيها، كنقطة مرجعية عالمية للديمقراطية التشاركية، وتمتلك مقومات جيدة لبدء أعمال جديدة. ومن السهل هنا أن نفهم أن مرفق المياه العام المدار بصورة جيدة من شأنه أن يكون له الأثر الواضح في هذا الاختيار.

كانت العقبة الأساسية التي يجب على هيئة بلدية المياه والصرف الصحي التغلب عليها هو تهديد الخصخصة، وكانت تلك هي بؤرة تركيز المهتمين والمؤيدين للخصخصة. وبورتو أليجري هي العاصمة الوحيدة ذات المليون نسمة التي مازالت تملك مرفقها العام. وقد أصبح هذا واضحًا أثناء مفاوضات القروض مع بنك التنمية الأمريكي الدولي الذي بذل جهدًا كبيرًا لتحويل هيئة بلدية المياه والصرف الصحي إلى شركة، وفصلها عن مجلس المدينة، بغرض واضح هو الخصخصة. ولكن المرفق عارض بحزم ومازال يحصل على القروض، مبيّنًا إلى أي مدى يعتد بهيئة بلدية المياه والصرف الصحي وتحترم.

إن الخصخصة تمثل تهديدًا مستمرًا وعلى هيئة بلدية المياه والصرف الصحي أن تواصل الدفاع عن نفسها. فيمكن للشركات الكبرى أن تولد الربح نفسه كما نفعل نحن، وأكثر؛ لأنه ليست لديها هموم اجتماعية وقد ترفع الرسوم. ويمكن لهذه الشركات وقتئذٍ أن ترسل هذه الأموال إلى الخارج كربح- لمكاتبها الرئيسية. أما نحن في المقابل، فإننا نعيد هذه الأموال إلى الناس الذين أدوها في صورة بنية أساسية محسنة في خدمات المياه والصرف الصحي.

كما أننا نعتقد أنه إذا توقفت الموازنة التشاركية، فإنها ستأخذ من الناس جانبًا مهمًا من جوانب العلاقة بين الحكومة والمجتمع وهو الجانب الذي أرسى هذه العلاقة على مستوى جديد.

إن مرافق المياه العامة تعد بالفعل فاعلة، ويمكن أن تكون أفضل من الشركات الخاصة بطرق اجتماعية ومالية وفنية. لذلك، من الواضح أن جميع المرافق العامة الفاعلة

² انظر المواقع الإلكترونية التالي: <http://www.joneslanglasalle.co.uk/news01/nr1221.html>
http://www.joneslanglasalle.com.br/internet_noticia.asp?not_id=398&area=551

الناجحة على مستوى العالم ينبغي أن تتحد يدًا واحدة لتعارض وبحزم خصخصة المياه، وأيضًا لدعم من مازالوا يحاولون تحقيق مستويات أعلى.

لقد عقدت مؤتمرات كثيرة في السنوات الأخيرة على مستوى العالم لمناقشة أفضل الطرق لتوفير خدمات المياه والصرف الصحي، ولكن يبدو أن هذا قد حسم بالفعل في بورتو أليجري لزمّن طويل. إنه نموذج يمكن أن يعاد إنتاجه في أرجاء العالم إذا تم تكييفه وفق الظروف الإقليمية فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والتشريعات والحجم.

مبادرة الناس من أجل الماء:

قرية أولافانا في ولاية كيرالا، الهند تنير الطريق

بقلم: جوي إلامون³

أولافانا

أولافانا قرية تقع في الجزء الشمالي من ولاية كيرالا في الهند. وتعتبر ولاية كيرالا نموذجًا للتنمية بمعدلاتها المرتفعة في محو الأمية، ومؤشرات الصحة المتقدمة، ومؤشرات التنمية البشرية المرتفعة. وتُعرف أيضًا بما تتميز به من عملية تخطيط محلي تشاركي، حيث تقوم الحكومات المحلية في القرى (البانشايات) بإعداد وتنفيذ خططها التنموية الخاصة بها بمشاركة فاعلة من الناس (حملة خطط الناس). ففي تموز/يوليو 2003 تم مد وصلات المياه إلى 64% من سكان كيرالا، ولكن ثمة فروق كبيرة في مقدار التغطية بين المناطق.⁴

فالتلال ومناطق المستنقعات وحقول الأرز تشكل جغرافية أولافانا. وهناك نهر يتدفق عبر القرية، ولكن المياه مالحة ولا يمكن استخدامها للشرب. وفي أماكن كثيرة، لا يمكن حفر الآبار بسبب الصخور القاسية تحت الأرض.

في تسعينيات القرن الماضي، بلغ عدد سكان أولافانا 45.000 نسمة يعيشون في مساحة 21 كيلو متر مربعًا. وكانت نسبة الذكور إلى الإناث 1000:1022. في أوائل ذلك العقد، عانى ما يقرب من 70% من الأسر المعيشية في أولافانا من نقص مياه

³ جوي إلامون Joy Elamon هو المنسق الرئيسي لبرنامج تنمية القدرات من أجل اللامركزية في كيرالا، الهند
⁴ من بين 204 شعب لآخي (64%)، 138 من اللاخيين في المناطق الريفية (68%) و65.6 لآخي (32%) في المناطق الحضرية. ويبين التحليل على مستوى المقاطعة أن إرناكولام Ernakulam لديها أعلى نسبة تغطية من 89.5% وال كوزيكودي Kozhikode، الأقل 46.6%. وبالمثل، إذا نظرنا إلى المجتمع الريفي تتباين التغطية من 90.5% في إرناكولام Ernakulam، و 33% Kozhikode. وفيما يتعلق بالحضر، تعد مقاطعة كوتيام Kottayam الأعلى بنسبة 97.6% وواياندا Wayanad، في القاع (50%). ووفقاً للمسح الذي تم في بعثة راجيف غاندي الوطنية لمياه الشرب، هناك 9776 من السكان في كيرالا. من بين هؤلاء وفي نيسان/إبريل عام 2003 فإن 2091 منهم بنسبة (21.4%) تم تغطيتهم كاملاً بخطوط مياه و 7444 بنسبة 74% تم تغطيتهم جزئيًا و 228 من السكان مازالوا منتظرين التغطية. وبين 1788 نسمة من السكان نجد مياه الشرب المتوافرة أقل من 10 lpcd بينما عند 2091 من السكان أعلى من 40 lpcd. (Economic Review. 2003. Government of Kerala.)

الشرب. حتى أولئك المحظوظون الذين كانت لديهم آبار حرموا من مياه الشرب بسبب ملوحتها وحلول صيف يكاد يكون جافاً تماماً.

كانت هناك بضعة مخططات نظمتها الهيئات الحكومية. وكان وقتها يوجد بالفعل 45 صنوبر عام و42 وصلة منزلية، ولكن 30 من هذه الصنابير العامة لم تكن تعمل. علاوة على أن توسع المدينة المتاخمة جلب مزيداً من الناس إلى القرية مما أزد من ندرة المياه في القرية.

وتعد كيرالا ولاية نشطة سياسياً؛ لا تُستثنى منها أولافانا في هذا الصدد. فكل انتخابات تم فيها صراع على قضية مياه الشرب، ولكن بالرغم من وجود وعود كثيرة، فلم يتم التوصل إلى حلول، وبدأ الناس شيئاً فشيء في الاتحاد بين بعضهم البعض.

النضال يأخذ مجراه

اشتعل فتيل النضال مع قرية صغيرة أو كَفَر (فيتوفيدانكونو Vettuvédankunnu) بالقرب من مكتب حكومة القرية نفسها. وقد عانى هذا الكَفَر، ذو الأغلبية الفقيرة من الناس، قلة مياه الشرب لفترة طويلة. وقد تم إمداده بحفر بئر من قبل حكومة القرية، ولكن لم يكن في هذا البئر أي ماء. وكان على الناس، وخاصة النساء، جلب الماء من أعلى التل إلى القرية. وتحت قيادة النواب المنتخبين في حكومة القرية، احتج الناس لدى سلطات المقاطعة ولكن دون جدوى، لذلك قام النساء والأطفال والرجال بمسيرة إلى مصلحة الضرائب الخاصة بالمقاطعة بأوعية فارغة. وفي النهاية تم تخصيص الأموال لمشروع مياه شرب صغير للكفر.

المبادرة الأولى

تجمع الناس مع بعضهم البعض لتشكيل لجنة للمنتفعين؛ وتبرع أحدهم بأرض للبئر وآخر بصهريج للمياه. وبمبادرة الناس ورصدهم، تمت الخطة في الوقت المقرر، وهو شيء لم يسمع عنه في تنفيذ برامج الحكومة المعتادة من خلال المقاولين. وبعيداً عن تنفيذ المشروع، قررت لجنة المنتفعين تولى مسؤولية إدارة مورد المياه. وكان في هذا السياق أن قررت حكومة القرية تلبية جزء من نفقات الإدارة الشهرية.

ومن المهم أن نلاحظ العامل الذي خلق لديهم الدافعية. فقد كان هناك شخص يمد الجيران بمياه من بئر الخاص في منزله عبر خط مواسير ممدود محلياً وبدون مقابل. بعد ذلك، تقاسم الناس في الحي عن طيب خاطر تكلفة الكهرباء. وكل هذه الأشياء لم تكن جزءاً من المشروع أو الخطة، لقد كان الأمر تصرفاً خيراً وإحساناً من فرد واحد أوجد الدافعية لدى الناس للتعاون. وقد دفع هذا أيضاً الناس في المناطق المجاورة ممن شاهدوا هذه التجربة على مدى أعوام.

النموذج في حالة الاختمار

لقد أشعل نجاح الناس في كفر "فيدوفيدانكونو" سلسلة من المبادرات. وتلك كانت المرحلة التي قررت فيها حكومة كيرالا، وتحت قيادة الجبهة الديمقراطية اليسارية، تنفيذ حملة خطة الناس (التخطيط اللامركزي). وقد كانت مبادرة شجاعة أن يعطى زمام الأمور إلى الناس. وقررت حكومة الولاية تخصيص من نسبة 30 إلى 40% من نفقات خطة الولاية إلى الحكومات الذاتية المحلية. وقررت أيضاً بدأ حملة لتعبئة الناس بحيث يشاركون في التخطيط، وتنفيذ ورصد مشروعات التنمية في مواقعهم الخاصة. فالأموال التي خصصت للحكومات الذاتية المحلية كانت من أجل استخدامها في التنمية المحلية وفقاً للحاجات والاقتراحات المطروحة من قبل السكان.

وبدأت ملامح النشاط والتنظيم تظهر على أولافانا وسكانها. لقد عرفوا أن المال كان مطلوباً من أجل مشاريع المياه، وحاولوا تجميع كل الموارد المتوافرة من الهيئات الحكومية المختلفة ومن غيرها. وقد وجدوا أن حملة "خطة الناس" قد وفرت بيئة ملائمة. ففي كل كفر كانت تُعقد اجتماعات للمنتفعين المحتملين بقيادة حكومة القرية، وكان الناس يناقشون خلالها مشكلات ندرة مياه الشرب، وأسبابها والحلول الممكنة.

في أماكن كثيرة، لا يعني حفر الآبار الحصول بالضرورة على مياه صالحة للشرب. وفي تلك المواقف، كان عليهم أن يحفروا الآبار في مواقع مثالية، وكان يجب بناء صهاريج ثم يتم ضخ المياه إليها. ومن هناك يتم مد خطوط المياه. وقد تم إعداد تقديرات على المستوى المحلي ثم التكلفة الكلية، بالإضافة إلى دعم حكومة القرية، حيث تم تقسيم التكاليف على إجمالي عدد الأسر وقاموا بتسديد نصيبهم من التراكيبات.

وقد كانت هناك اعتبارات خاصة للفقراء قررت على أساس مقدرتهم. وكانت هذه القرارات تتخذ من قبل الأحياء.

وكانت إدارة كل من هذه المشاريع تتم من خلال لجان المنتفعين. وقد سدد الناس نصيبهم ليس فقط فيما يتعلق بالمال، بل أيضاً من العمل. وتم تعيين شخص من الموقع كمشغل للمضخة تسدد له لجنة المنتفعين أجره. وهذه اللجنة تقوم برصد كمية مياه الشرب، وتبادر بصيانتها وترى ما إذا كانت الإصلاحات اللازمة تتم في الوقت الصحيح. وهم أيضاً يرصدون معدلات استخدام المياه لدى الأسر. وتؤدي كل أسرة شهرياً ما يقل عن دولار أمريكي واحد (تتباين معدلات الروبية من 0.5 إلى 0.9 دولار أمريكي حسب المنطقة). وكل عام، تنعقد الهيئة العامة السنوية التابعة للجنة المنتفعين لتقوم بمراجعة الحسابات، وخلال انعقادها السنوي يتم أيضاً انتخاب أعضاء المكتب الجدد. وينبغي ملاحظة أن مسؤوليات الخطة والتقدير والتنفيذ تكون في يد السكان المحليين الذين يعثرون على ذوي المهارات من بينهم للقيام بهذه الأنشطة. والحقيقة أن أحد التقارير التي قدموها تذكر أنهم لم يسعوا إلى تلقي مساعدة حتى الآن من أي مهندسين أو خبراء فنيين ولم يَمروا بأية مشكلات مع تكنولوجيتهم الخاصة.

ويوجد في قرية أولافانا اليوم إجمالي 60 خطة مياه شرب جديدة، منها 34 بدعم من حكومة القرية والهيئات ذات الصلة و26 منها كانت بالكامل بمبادرات الناس. وكل هذه المشاريع مجتمعة تمد نصف سكان القرية بالمياه.

جرد النتائج

بجرد النتائج الخاصة بهذا الوضع، نجد أن مبادرة الناس مع انخراط حكومة القرية ودعم حكومة الولاية، يمكن أن يكون إلى حد كبير خير تناول لقضية ندرة مياه الشرب في أولافانا. فضلاً عن أن الناس من مختلف الطبقات، أو المنظور الديني، أو الطبقة الاجتماعية، أو المكانة الاقتصادية أو الانتماء السياسي، قد شاركوا في مثل هذه المغامرة، وكانت هناك حالات تم فيها دعم الفقراء من قبل المقتدرين وسط المجتمع. وكان اتحاد الناس قد قوي إلى حد كبير، كما تم بالإضافة إلى ذلك التعبير عن الحاجة

إلى مشاركة الناس في مثل هذه التدخلات الإنمائية.

وهناك بضع نقاط رئيسة يمكن تعلمها من نموذج أولافانا. فهي تركز على الحاجة إلى مزيد من اللامركزية في تنفيذ أنشطة التنمية. وقد أثبتت أولافانا، بما لا يدعو مجالاً للشك، أنه بدلاً من المشروعات الكبيرة الرئيسية، فإن المشروعات الصغيرة مع الموارد المائية المحدودة تكون هي المشاريع المثالية. ومثل هذه الخطط يمكن تصميمها بمهارات وقدرات محلية. وإذا انتقلنا إلى الناس على المستوى المحلي مع الموارد المتوافرة لتنفيذ المشاريع، فإن الناس لديهم القدرة على فعل الأشياء بأنفسهم. وإذا كانت الهيئة مركزية، فإن التكلفة تزداد في هذه الحالة والخبرة في كثير من المواقف تقطع بأن المشاريع تفشل في تقديم النتائج المتوقعة. وتعد الاستدامة أيضاً قضية مهمة في مثل تلك المواقف.

ويبين تحليل نموذج أولافانا أن تكلفة الإدارة أقل بكثير مما هو الحال في المشاريع التي تديرها الدولة. فإذا تمكنوا من زمام الأمر، فلا شك من أن المجتمع المحلي على استعداد وجاهز للإضافة مع الموارد المحلية بما فيها رأس المال والنفقات الجارية. ملكية المشاريع تمنح الناس شعوراً بالرضا، يؤدي بدوره إلى رصد سليم وصيانة للمشاريع المائية. وهو ما يقود في النهاية إلى استدامة المشروع.

وتبين أولافانا بوضوح أن السكان المحليين يمكنهم إدارة معظم الأمور الفنية في مشاريع مثل هذه. وتقي هذه الملكية أيضاً من سوء استخدام المياه، وتضيف إلى محور الأمية فيما يتعلق بمشكلة المياه. فبفهم الناس أن المياه مياهم يتمكنون مما يجعلهم بالتالي يحاربون تكتلات مستغلي المياه.

وحتى الآن لم تقم مراكز حضرية بأشياء مماثلة. ولكن، حتى في المراكز الكبيرة، فإن إدارة مياه الشرب ممكنة من خلال مبادرات الناس التي تشير بوضوح إلى فاعلية مثل تلك المبادرات في هذا المجال. وقد استفادت البرامج الحكومية في مياه الشرب شيئاً فشيئاً من تجربة أولافانا وإلى حد كبير ساعدت في تشكيل مبادرات مياه الشرب الحكومية.

إن أولافانا وما يشبهها من نماذج تشير إلى أن النماذج الفاشلة التي تديرها الدولة

والخاصة يمكن إحلالها بنماذج يمتلكها الشعب. والفرق الذي ينبغي ملاحظته هنا أن لا تكون الدولة بالفعل نافرة من تقديم مياه الشرب، ولكنها تساعد الناس على امتلاك مشاريعهم من مياه الشرب وتدعمهم من خلال تدعيم حكومات القرى.

عوائق وتهديدات

بمجرد أن يُكتب النجاح لمبادرات شعبية كهذه، نجد أن الهيئات المختلفة تلم بمثل تلك الأفكار وتعيد توجيهها لصالحها. وهذا ما ينطبق بشكل خاص على الهيئات الدولية الممولة مثل البنك الدولي الذي بدأ في تمويل مشاريع مياه الشرب في الولاية. فبينما كانت مبادرة أولافانا حركة قام بها الناس، ويمتلكها الناس بدعم من الحكومة المحلية والولاية، فإن المبادرات الممولة تتحكم فيها هيئات أخرى. وبينما كانت مبادرة أولافانا قادرة على التأثير في تصميم تلك المشاريع إلى حد كبير، فإن القرض الذي تم إسقاطه على كاهل الناس في الولاية سيكون عبئاً متوقعاً على السكان.

ومثل هذه المشاريع الممولة تعد أكثر كلفة بسبب التكاليف الكثيرة المتعلقة بالخبرة الفنية، والهيكل الإداري وما شابه. من ناحية أخرى، يبين نموذج أولافانا كيف أن السكان المحليين يمكنهم تصميم مثل تلك المشاريع بخبرة محلية، وبتكلفة أقل وفرص أفضل للاستدامة. أما هيئات التمويل الدولية، فإنها تؤثر في الحكومات بحيث تنسحب الدولة من القطاعات الرئيسية مثل مياه الشرب تحت مسمى التيسير بدلاً من التوفير. وفي حالة أولافانا، نجد أن الدولة ومن خلال تخصيص الأموال للحكومات الذاتية المحلية إنما تقرب المسافة بين الحكومة والناس. فبجانب الأموال، نجدها أيضاً توفر المجال للناس لاتخاذ القرارات بأنفسهم، وهو ما يصبح بمثابة عملية تمكين تلعب فيها الدولة أيضاً دوراً رئيساً.

وبالطبع، تقوم الأطراف المحلية في قطاع مياه الشرب بدور رئيس في وضع العوائق أمام مبادرات شعبية كهذه. فرابطة المهندسين المقاول سببت مشكلات لكثير من لجان المنتفعين في عديد من حكومات القرى. وذلك عن طريق التشكيك في خبرة المحليين، وتأخير الأموال، وعدم التصديق على المشاريع في الوقت المحدد وأيضاً بالمبادرة من

جانبا بمشاريع وخطط موازية بتصديق من الهيئات المركزية في الحكومة، يثبطون بها من همم لجان المنتفعين المحلية. وللأسف في مثل هذه المواقف، تفشل الدولة أيضاً في لعب الدور الإيجابي. وهو ما يعد أمراً خطيراً خاصة في سياق العولمة والخصخصة، حيث يُطلب من الدول الانسحاب من مثل هذه القطاعات الاجتماعية لفتحها أمام السوق.

ومن القضايا الرئيسية الأخرى التي يجب الإلمام بها أن الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القوميات تسعى إلى استغلال الموارد المائية. وهناك بعض النضالات التي تحدث حالياً على مستوى الدولة ضد العمالقة متعددي الجنسيات. فباسم المشروبات الخفيفة، الكولا والمياه المعدنية، تقبض هذه الشركات على الموارد المائية في القرى، ومن ثم تستغلها إلى أقصى درجات الاستغلال. والنضامن العالمي مطلوب في هذا الشأن لمكافحة مثل تلك القوى ومجابهة الاستغلال.

ومع معاناة الدولة من أزمة مالية، نجد الهيئات المقرضة تسعى إلى التأثير على سياسات الحكومة، وهو الوضع الذي ازداد سوءاً خاصة في سياق العولمة. فكثير من الدعم الوارد من الحكومة الوطنية يكون مشروطاً بمثل تلك "الإصلاحات" التي في حقيقة أمرها ما هي إلا "انسحاب الحكومة من القطاعات الخدمية". فالدولة ليس لديها الخيار بل عليها أن تتبع مثل هذه الأوامر التي تكمن في جوهرها الخصخصة. وهذه خطوة إلى الوراء لكي تنتظر كيرالابعين الاعتبار لتاريخها في قطاع الخدمات، حيث دائماً ما قدمت الولاية الخدمات في مجالات مثل الصحة، والتعليم، ومياه الشرب، وما شابه. وأياً كان ما حققته الدولة فقد كان من خلال هذه التدخلات. وكانت أولافانا بمثابة سلاح رئيس ضد الخصخصة الكلية لقطاع مياه الشرب. وعندما دعم البنك الدولي مبادرات لمياه الشرب، أصبح نموذج أولافانا مريحاً ملائماً للناس والحكومة على حد سواء، التي كان يحكمها وقتئذ الأحزاب اليسارية، لتبين أن مبادرات الناس ممكنة. والتعبئة الجماهيرية من خلال حملة "تخطيط الناس" أعطت الدعم الإضافي المطلوب لتصحيح المشروع الأصلي المقدم من مخططي المشروع الموجهين من البنك الدولي. فنموذج البنك الدولي كان قد أعيد تصميمه بعد تعلم عدد من الدروس المستفادة

من تجربة أولافانا. وبالرغم من أنه كانت هناك قوة، فإن نموذج أولافانا تم تكيفه إلى حد كبير، وبدرجة كبيرة بحيث أصبح مشروع مياه شرب قائم على دعم البنك الدولي يملكه الشعب الآن.

عودة إلى الأصل:

إعادة إدارة البلديات لخدمات المياه في جرونوبل، فرنسا

بقلم: ريموند أفرييلر*

تقع جرونوبل في وسط جبال الألب على تقاطع وديان ما بين الجبال، وهي بلدة يزيد عدد سكانها قليلاً عن 150.000 نسمة.

في جرونوبل، قمنا بإعادة إدارة البلديات لنظام المرافق المائية في عام 2000. فقد تم خصخصة هذه الخدمة بصورة غير قانونية في عام 1989. فقد أدى الفساد، متضمناً الحزب المحافظ المحلي وعمدة البلدة في ذلك الوقت إلى خصخصة المياه والصرف الصحي لجرونوبل إلى شركة ليونيز ديزأو Lyonnaise des Eaux (جزء من "سويس"). وبعد سنوات من الضغط السياسي والجماهيري، فتح حكم المحكمة في 1998/1997 الطريق إلى إعادة سيطرة البلدية، وهو ما حدث بالفعل عام 2000. ومنذ ذلك الحين، تم إنشاء مرفق عام يتمتع بالشفافية. وكان الدرس الرئيس المستفاد من تحركنا من أجل الإدارة العامة للمياه في جرونوبل يتمثل في أهمية الحصول على المعلومات والتحليل المستقل لدور القطاع الخاص. بهذه الطريقة، تتيح المناقشات العامة، السابقة على عملية اتخاذ القرار، وجود اختيارات سياسية في يد الجمهور. ونتيجة لاستعادتنا لمياهنا، تحسنت جودة المياه، وقلت التكلفة، وأصبحت القرارات تتخذ بطريقة أكثر شفافية من خلال إفصاح كامل عن المعلومات للجماهير من قبل السلطات المحلية، وهو ما أصبح قاعدة متبعة. وبغرض تحقيق هذه التحسينات، تم القيام بجميع الأعمال الأساسية بواسطة إدارة عامة وخدمات أخرى تم تقديمها بواسطة القطاع الخاص من خلال التحصيل العام.

وتقوم هيئة العاملين حالياً بتنفيذ مهمة خدمتها العامة على نحو مستقل عن الاعتبارات الخاصة بالسوق والأرباح الخاصة. وهي تؤكد أيضاً أن الخدمة العامة طويلة المدى

* ريموند أفرييليه Raymond Avriiler مدير مرفق بلدية جرونوبل للمياه.

التي يمكن تقديمها تعد إسهاماً في حماية الموارد، والصيانة، والتجديد المنتظم للأجهزة، والقيام باستثمارات مهمة، ومساعدة تقليل الاستهلاك والسياسات الاجتماعية للأسر التي تعاني من صعوبات.

ونتيجة لذلك، ازدادت عمليات الصيانة، والتجديد، وتحسين النظم الفنية ثلاثة أضعاف مقارنة بممارسات ليونيزديز أو Lyonnaise des Eaux في التسعينيات من القرن العشرين. وقد تحرر المستخدمون والموظفون المنتخبون على المستوى المحلي من ضغوط اتباع المصالح الخاصة، ويقومون بتنفيذ ممارسات السياسة العامة وفق منوال يومي. واليوم، تمتاز مدينة جرونوبل بأقل فاتورة مياه في فرنسا كلها من بين المدن ذات 100.000 نسمة. علاوة على أن جودة المياه فيها تعد استثنائية، فهي نقية نقاء طبيعي وبدون معالجة، ومستدامة.

واستطاعت جرونوبل إلغاء سيطرة القطاع الخاص على مرافق المياه كنتيجة رئيسة للإرادة السياسية ومثابرة وإصرار عدد من المواطنين. فقد تأسست حركة محلية تسمى "الديمقراطية والبيئة والتضامن" Democratie écologie et solidarité على يد أعضاء من حزب الخضر تبعها تأسيس جمعية أحد المستخدمين (أنقذوا المياه) "Eau-secours" (SOS water)، وقد اكتسب مطلبهم من أجل خدمة مياه عامة محلية حقيقية تأييداً ساحقاً في الوقت الحالي. وقد شارك المستهلكون والمستخدمون معاً في عملية صنع القرار. فقد تم اتخاذ القرارات بصورة ديمقراطية ولمعظم الوقت من خلال تصويت أغلبية الموظفين المنتخبين والنواب المؤهلين.

وللمطالبة باستعادة إدارة المياه من القطاع الخاص، كان علينا استعراض درجة الفساد التي وجدت في الخيارات المفروضة من قبل المديرين في ليونيزديز أو. وتم تنظيم لقاءات عامة، وفحص فواتير المياه ضد إرادة السلطات العامة، واتخذت تحركات قانونية ورفعت شكاوى لتوثيق وإثبات قضيتنا. وكانت التحركات القانونية طويلة وممتدة؛ فالشكاوى الأولى رفعت في عام 1989، حيث كانت وزارة العدل قد ألغت القرار فقط في عام 1997، والخاص بتسليم إدارة المياه العامة، والذي كان قد اتخذ في عام 1989، بينما تم إلغاء ما نتج عن ذلك من توليفات تحويلية من قبل شركة

ليونيزديز أو في عام 1989. كان الأمر فقط من خلال تحركنا الذي انطلق في عام 1989، حيث تولت الغرفة الإقليمية للمحاسبات أخيراً هذا الملف في عام 1995. وأخيراً حكمت محكمة الاستئناف على حالة الفساد في عام 1996، بالرغم من أن الأحداث كانت قد جرت أثناء الفترة من 1987 و1990 وتم الكشف عنها في عام 1993.

نضال طويل المدى

إننا ننادي بأن تكون المياه سلعة عامة، ولكن يجب أن تكون حقاً للجميع. ومن هنا فهي قبل كل شيء شأن من الشؤون العامة وخدمة عامة أساسية. وقول هذا شيء جيد (فالجميع لا يصلون إلى هذا الحد) ولكن التحدث بهذه اللغة، والجدل حول هذا والتحرك من أجله يكون أفضل دائماً. وفي هذا السياق فإن المتاجرة بالمرافق العامة وخصخصتها وأيضاً السياسات التي تدافع عن، وتنادي، بفصل الدولة والجماعات (بدلاً من ذلك نحن نحتاج لتعزيز "الحكومة الليبرالية" و"المدينة الليبرالية")، وهذه التحركات التي قادها المستهلكون والمواطنون عامة، ودافعوا الضرائب، والحركات السياسية، والاتحادات والمنتخبون لم تكن تحركات سهلة. ففي جرونوبل كانت خبرتنا الجماعية والفردية أن المسألة اقتضت 10 سنوات من النضال لاستعادة مياها العامة وإعادة إدارة البلديات لمرفق المياه العام.⁵ وكان مرفق المياه العامة والصرف الصحي قد تمت خصصته وتسليمه إلى شركة "ليونيزديز أو" (سويس) في الرابع عشر من تموز/يوليو 1989، الموافق للاحتفال السنوي بذكرى الثورة الفرنسية. وكان مجلس المدينة آنذاك تحت قيادة السيد "آلان كارينيون" Alain Carignon من حزب الجناح اليميني الذي ثبت بعد ذلك أنه مدان بارتكاب الفساد.⁶ وقد جاء وقتذاك نائب منتخب عن الأقلية التقدمية. وأراد السيد آلان كارينيون "مدينة نحيلة" بالضبط مثل "جيرمو

⁵ للاطلاع على ملخص للتحركات التي تمت في الفترة من 1989 وحتى 2004 في جرونوبل، استعادة فرنسا مرفق المياه العامة من المصالح الخاصة للشركات الكبرى، انظر: www.ades-grenoble.org

⁶ كان كارينيون Carignon وزيراً للبيئة أثناء حكومة جاك شيراك من 1986 إلى 1988، ثم وزيراً للاتصالات في حكومة إدوار بالادور Edouard Balladur من 1993 إلى 1997، واتهم بالفساد في 1996.

مونود" Jerome Monod الذي كان CEO لشركة "لاينيز" وأصبح بعد ذلك واحدًا من المستشارين الرئيسيين للرئيس جاك شيراك. وقد اتبع عقد الخصخصة لمرفق مياه جرونوبل "النموذج الفرنسي" التقليدي للخدمات العامة المسلمة، وهو نوع من الشراكة العامة- الخاصة التي تخول القطاع الخاص سلطة كاملة. وقد ضمن العقد أرباحًا تقدر قيمتها ببضع مئات الملايين من اليوروهات Euros للقطاع الخاص على مدى 25 عامًا (من 1989 إلى 2014). وفي المقابل، تم دفع بضعة ملايين اليوروهات (تحملها بعد ذلك المستهلكون) إلى البلدية التي كانت تعاني عجزًا في ميزانياتها. وتم تسديد عشرات الملايين من الفراكات من تحت التراييزة في اتفاق (تم كشفه بعد ذلك) بين النواب المنتخبين الفاسدين وبين الرؤساء الفاسدين شركائهم في الجريمة من الشركات الخاصة.

دروس مستفادة من الخبرة

لقد تعلمنا من هذه الحملة الجماعية منهجية، أو بمعنى آخر، طاقمًا للأدوات، فيما يتعلق بالترويج وتدعيم الخدمات العامة وأيضًا من أجل الكفاح ضد الخصخصة سواء المباشرة أو غير المباشرة، مثل الشركات المختلطة، والتعاقد الفرعي للخدمات العامة مع القطاع الخاص، والشراكة العامة الخاصة، إلخ. ويعد تحليل تدفقات الأموال هو القضية الرئيسية في النضال من أجل مرفق مياه عام. ويمكن تحليل جودة الخدمة العامة فقط على المدى البعيد. وتفعيل حقوقنا، حقوق الجماعة، والمستهلكين، وكذلك النواب المنتخبين، إنما يتطلب:

- الحصول على المعلومات: فالمعلومات حول المياه لا يمكن تداولها، والوصول إلى معلومات حول التكاليف الحقيقية وجودة الخدمة العامة هو تحرك في حد ذاته، وهو تحرك متواصل (فالشركات الخاصة للمياه تتعامل مع المعلومات على أنها من خصوصياتها).
- التحليلات الجمعية: فالخبرة لا يمكن التعاقد عليها من الباطن، خاصة في الجوانب الفنية والمالية (وهذا ما يتضمن تطبيقًا توظيف القطاع العام وتحديد المشتريات العامة للخبرة المطلوبة، والقانون والقضايا الفنية المستقلة عن تحكم الأقلية في

سوق المياه).

- اختيارات السياسات العامة، والإدارة، والانخراط يجب أن يتم تقديمها بوضوح بعد جدل ونقاش عام، على سبيل المثال في تقارير سنوية حول جودة وسعر المرفق العام، بحيث يمكن لهذه الأشياء أن تكون تحت السيطرة والتكيف وفق الضوابط العامة للدولة.

حملتنا اشتملت على مدى واسع من الأنشطة:

- التحرك الجماعي، مثل إضرابات العمال والمستهلكين في عام 1989 ليقولوا: "لا لخصخصة" المياه؛ وأيضًا تجمعات المستهلكين في منظمة "Eau Secours" والحركة السياسية العامة التي تكافح بمثابة من أجل إعادة سيطرة البلديات على المياه.
 - تحركات قانونية: في المحاكم الإدارية، والمالية، والقضائية. وذلك من أجل تدعيم التحركات الجماعية، وفي الوقت نفسه تساعد التحركات القانونية في ضمان عدم خرق الحقوق الجماعية وإقرارها في المحاكم كونها حقوقًا للمستهلكين ودافعي الضرائب والمواطنين والنواب المنتخبين.
 - تحركات تتعلق بالسلطات، خاصة في الجمعيات العمومية المنتخبة.
 - تحركات في جماعات، مثل الجمعيات، والمنندى الاجتماعي المحلي، وشبكة المنظمات، والحركات السياسية.
- ومازالت هذه الإستراتيجية الأخيرة تسير إلى يومنا هذا بغرض المحافظة على جودة أفضل وتكلفة أقل في الخدمة العامة.

إنجازات في المياه العامة والصرف الصحي:

إن الخدمات العامة للمياه يمكن أن تقدم نتائج ممتازة شريطة أن تتوفر لها الوسائل الضرورية، فهي مستجيبة وحريصة فيما يتعلق بالتكلفة والجودة. فإدارة المياه عبر

البلدية في جرونوبل اليوم توفر المياه بأرخص تكلفة بين جميع المدن الفرنسية وذلك لأكثر من 100.000 مواطن، مياه نقية طبيعيًا وغير معالجة تتميز بجودة ممتازة ومستدامة. ويعمل بالمرفق 85 عاملاً، ولجنة للمستهلك، وآليات للسيطرة الدائمة من قبل النواب المنتخبين. إنه هيكل عام حاصل على شهادة الجودة ISO 9001-v2000. وقد خفضت الإدارة المجتمعية للصرف الصحي التعريف الخاصة بهذه الخدمة في الوقت الذي تواصل فيه إدخال تحسينات على جودة تجميع ومعالجة المياه المستهلكة عن طريق الصيانة وتحسين الشبكات. ويوجد في هذه الإدارة 77 مستخدمًا، ولجنة للمستهلكين، وتحكم دائم من قبل مجلس المجتمع وهي بصدد الحصول على شهادة الجودة ISO 9001-v2000.

وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أظهرنا أن تكاليف مرفقنا العام للمياه أقل بالنسبة للمجتمع والمستهلك مقارنة بـ "النموذج الفرنسي" للإدارة الخاصة.⁷ فبالمقارنة بنسبة الزيادة التي وصلت إلى 102% في أسعار المياه ما بين عامي 1988 و1995 (أثناء فترة الإدارة الخاصة)، لم ترتفع أسعار المياه من 1995 إلى 2003 (بعد عودة الإدارة العامة) وكانت الزيادة في 2004 و2005 أقل من نسبة التضخم. فأسعار المياه قضية تخص السياسة الاجتماعية: فتوفير بضعة سنتات لكل متر مكعب يصنع عشرات اليوروهات سنويًا لكل أسرة، وذلك عندما تصبح هذه التغيرات عبئًا أثقل على كاهل الأسر المعيشية، وتصل في النهاية إلى ملايين اليوروهات في ضوء الاستهلاك الكلي. وكانت المحافظة على الأسعار المنخفضة قد أصبحت ممكنة بفعل التحسن في رصد مرفق المياه الذي أسفر عن ادخارات بلغت 40 مليون يورو.

ولقد تحسنت جودة الخدمات على نحو دال. فمهام الصيانة والتجديد تزايدت إلى أربعة أضعاف مقارنة بسنوات الإدارة الخاصة. وقد تم إرشاد المستهلكين حول كيفية

⁷ The private sector invoice profits, excessive interest on investment and exploitation, the rent ability of the assets, as documented in reports of the Audit office and Regional Audit office, as well as the Evaluation and Control Committee of the Parliament, and the reports and judgments of the general committee on market, consumption and suppression of frauds (DGCCRF). See also the analyzes of users associations www.cace.fr, and <http://eausecours.free.fr/>

المحافظة على المياه وهو ما نتج عنه تخفيض نسبة 20% من الاستهلاك في المنشآت العامة. أما أعمال حماية الموارد وتحسين التجميع والصيانة للشبكات والتخزين، فلا يمكن التخطيط لها على مستوى الانتخاب أو في ضوء عقد من الباطن مع القطاع الخاص (الذي يركز على الأرباح قصيرة المدى) ولكن الأمر يتطلب سنوات، إذا لم يكن أجيالاً. وهذا سبب إضافي آخر لكون المياه خدمة عامة أساسية. كما يأتي تحسين الجودة، بالانتفاع من الذاكرة التنظيمية والتخطيط طويل المدى كإصلاح مهمة، حيث لم يتم إلغاء أعمال الصيانة، والتجديد والتوسعات والتحسينات بغرض توفير المال لزيادة حصص أصحاب الأسهم وتقديم الأرباح لموظفي البنوك والتنفيذيين.

سنوات من التخطيط كل ثلاث سنوات للبناء. وتقرير سنوي حول سعر وجودة الخدمة العامة (حوالي 100 صفحة مفصلة) يتم التصديق عليه من قبل لجان استشارة المستهلك، "مجلس الاستخدام" والجمعيات العامة المنتخبة محلياً، هي لجمعيات العامة للمستهلكين التي تقرر وتتحكم في المرفق العام.

وهذا ما يتعارض على نحو حاد مع حسابات القطاع الخاص للشركات المتعاقدة من الباطن التي تتصف بالغموض وتشمل تكاليفاً متنوعة غير مرضية وغير مباشرة (رسوم الشركات، والرسوم الهيكلية، والتعاقد من الباطن) وخيارات مالية غير محسوبة (تأخير في إعادة تسديد رسوم الإيجار إلى طرف ثالث). وهذه الشركات غالباً ما ترى أعمال الصيانة والتجديد الكبيرة كمصدر لجني أرباح مبالغ فيها.

حيث يتعامل القطاع الخاص مع المستخدمين كمستهلكين ويشجعهم على استهلاك المزيد، فإن المرفق العام يشرك المستخدمين في القرارات ويمكن أن يرشدهم وينصحهم حول كيفية توفير المياه أو تعزيز السياسة الاجتماعية. حيث في القطاع الخاص يقع الموظفون تحت ضغط صنع الأرباح، فإن الموظفين في القطاع العام يكونون هم الفاعلون في المرفق. وبينما يسعى القطاع الخاص إلى الإفادة من موظفيه، فإننا في المرفق نهدف إلى إمدادهم بالوظائف المفيدة والعمل الجيد.

وعلى خلاف القطاع الخاص الذي يشجع منطقه الربحي الاستهلاك، منضمناً ذلك بنية تسعيرة أكثر تفضيلاً لكبار المستهلكين، فإن المرفق العام في جرونوبل يكافح من أجل

تخفيض التسرب والمحافظة على المياه. وحيث إنه بالنسبة للقطاع الخاص تكون معالجة وتلوث المياه مصدرًا للربح (كما هو الحال بالنسبة للبناء والمستغلين أو عبر الصلات مع الشركات التي تعبئ المياه) فإن المرفق العام لجرونوبل يلتزم بالمحافظة على النقاء الطبيعي للمياه والمصادر المتجددة وتطبيق مبدأ الاحتياطات.

ومياه الصنبور الطبيعية النقية المتجددة يمكن استخدامها في الحدائق والمستشفيات وللناس المستضعفين. أما المياه المعالجة، مثل المياه المعدنية المعبأة، فغالبًا ما تحتوي على فضلات وتكون باهظة التكاليف.

المياه العامة بدلاً من "النموذج الفرنسي"

تعد الدروس المستفادة من تجربة جرونوبل مهمة جدًا، حيث توجد الآن عقود امتياز كثيرة مماثلة هنا في فرنسا، كانت قد تمت من قبل قانون الشفافية ومناهضة الفساد لسنة 1993 وتقترب الآن من نهاية مدتها. وقد تعود هذه الامتيازات الآن إلى أيدي العامة. وهذا الدرس مهم جدًا عندما تكون بلدان أوروبية كثيرة، وخاصة في أوروبا الشرقية والوسطى، وأيضًا في دول نامية كثيرة تحت ضغط من قبل الحكومات ومؤسسات مثل البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات، ومجموعة الثمانية والمفوضية الأوروبية الذين يسعون جميعًا إلى فرض الخصخصة والشراكات العامة الخاصة. وهم غالبًا ما يروجون لـ "النموذج الفرنسي"، ولكن واقع هذا النموذج يتمثل في "أرباح للقطاع الخاص، ومخاطر للقطاع العام، وتكاليف على كاهل الناس".

إن المياه سلعة عامة ثمينة للغاية، أثنى الكثير من أن تترك لقوى السوق. وقرارات الإدارة يجب ألا تتم تحت تأثير الموظفين الفاسدين والمصالح الخاصة. فهي خدمة عامة أساسية يجب ألا تكون مهمتها تحت إرشاد من يسعى للربح.

دمقرطة تنظيم وإدارة المياه في الولايات المتحدة الأمريكية

بقلم: سين فلين وكاثرين بودوريس*

يشير مصطلح "مرفق عام" في الولايات المتحدة إلى طبقة من الصناعات التي تعرضت تاريخياً، بسبب طبيعتها الأساسية وميلها إلى حالة الاحتكار، إلى مزيد من السيطرة الحكومية المباشرة والشائعة عما هو سائد في صناعات أخرى. وقد تأثرت السيطرة العامة على المرافق من خلال إما (1) الملكية الحكومية المباشرة للمرافق، أو (2) اللجان الضابطة التي تعينها الحكومة أو المنتخبة والتي تشرف على الأسعار والخدمات المتعلقة بالمرافق الخاصة. وفي كل مجال من المجالات، أصبحت الحركات الشعبية أداة لتشكيل طبيعة وبنية دور الحكومة، بما في ذلك دور تمثيل المواطن في العمليات العامة.

تاريخ مبكر:

"في أواخر القرن التاسع عشر كان ثمة شعور قوي وسط قادة البلديات أن أي مجتمع محترم في حاجة إلى أعمال مياه باتساع المدن."

مارتين ميلوسي *Martin V. Melosi* ، الفكرة الصحية:
البنية الأساسية الحضرية في أمريكا من عصور الاستعمار
حتى الآن، 116 (2000)

في القرن التاسع عشر، ومع زيادة المدن الأمريكية في الحجم والكثافة، ظهرت نظم

* شان فلين *Sean Flynn* زميل في واشنطن دي سي أسس مؤسسة *Spiegel & McDiarmid* القانونية، وكاثرين بودوريس *Kathryn Boudouris* قانونية في المؤسسة نفسها. يحتفظ المؤلفان بحقوق التفويض لإعادة طبع هذا الفصل. ويمكن الاتصال بـ شان فلين عبر بريده الإلكتروني: sean.flynn@spiegelmc.com

إمداد المياه عبر البلديات كمصلحة عامة حيوية. وكانت الصحة في الاهتمامات الأولى، حيث رفع الازدحام المتزايد في البيئة الحضرية من معدل تلوث الموارد المحلية وانتشار التيفود، والكوليرا، وغيرها من الأمراض التي تنشأ في المياه.⁸ ووفقاً لذلك، كان إمداد المياه في مستوى المدينة مهماً في كثير من الأعمال والصناعات، حيث أصبح نظام الإمداد بالمياه واحداً من أهم الطرق التي يمكن لمدينة أن تظهر من خلالها مدى التزامها بالنمو الاقتصادي.⁹

في البداية، سادت الملكية والإدارة الخاصة لخدمات المياه. فقد كانت جميع أنظمة المياه التي بلغ عددها 16 نظاماً ماعداً واحداً فقط قبل عام 1800 مملوكة ملكية خاصة وفي عام 1872 كان 52% من إجمالي 244 نظاماً للمياه مملوكة ملكية خاصة في الولايات المتحدة. ولكن على مدى السنوات الخمسين التالية، وبالتصادف مع نمو السلطة وأهمية البلديات، تحول المد بصورة شديدة نحو تزويد المياه عبر الإدارة العامة، وبحلول عام 1896، ارتفع عدد نظم المياه في الولايات المتحدة إلى ما يزيد عن 3000 بأغلبية مملوكة ومدارة بإدارات البلدية. وفي عام 1924، كان 70% من نظم المياه مملوكة ومدارة بوساطة البلديات.

وكان تحول معظم المدن، خاصة الكبرى منها، إلى الملكية العامة في نظم المياه بنهاية القرن التاسع عشر يرجع في جزء منه إلى الخبرات السلبية التي مرت بها المدن مع القطاع الخاص. لقد "كانت شركات المياه الخاصة موصومة باختيار مورد مياه من شأنه تقليل النفقات الأولية للاستثمار، وأيضاً لتجاهلها العيوب المصاحبة في كمية المياه وجودتها."¹⁰ فبافتقاد الباعث لتكملة مشاريع تبدو في ظاهرها غير مربحة، "فضلت الشركات أن تمد توزيع خطوط المياه عبر القطاعات الأكثر ثراءً في المدينة وأن

⁸ تعليق على خصخصة المياه في الولايات المتحدة، مجلس البحوث القومي، خصخصة خدمات المياه في الولايات المتحدة: تقدير القضايا والخبرة، 30 (2000).

⁹ Martin V. Melosi, The Sanitary Idea: Urban Infrastructure in America from Colonial times to the Present, 119 (2000)

¹⁰ Peter H. Gleick et al., The New Economy of Water: The Risks and Benefits of Globalisation and Privatisation of Fresh Water, 23 (2002), quoting L. Anderson, "Water and the Canadian City," Water and the City (1991).

تتعاكس عن توصيل المياه إلى المقاطعات الأفقر.¹¹ فقد قدمت شركة "بالتيمور" Baltimore - على سبيل المثال - المياه إلى 30% فقط من مواطني بالتيمور، حتى بعد الإضافات المهمة للبنية الأساسية بين عامي 1835 و1852.¹² وفي هذه الذروة، قدمت شركة مياه مانهاتن الخاصة الخدمة لثلث المدينة فقط، وكانت موضع انتقاد مستمر بسبب تدهور جودة المياه.¹³ وكانت شركات المياه الخاصة أيضاً أكثر تكلفة من موردي المياه التابعين للبلديات بنسبة تصل إلى 40% بنهاية القرن التاسع عشر.

في كثير من المدن، بما فيها نيويورك، أشعلت هذه الخبرات الحركات السياسية التي دفعت المشرعين في تلك المدن إلى تمرير قرارات في صالح تمكين البلديات من خدمة توفير المياه. وفي مدن أخرى، تم تعزيز تمكين البلديات عن طريق غرف وهيئات تجارية تسعى إلى التنافس مع مجتمعات أخرى في جذب التنمية.¹⁴ وأخيراً، كانت الحالة في الغالب أن القطاع الخاص لا يقدم القدرة الكافية على تلبية الطلب المتزايد سريعاً.

ولم يصحح تمكين البلديات بصورة تلقائية عيوب عدم التكافؤ في تقديم الخدمات. فقد وجدت علاقات هرمية في الهياكل الحاكمة في كثير من المدن التي فضلت مصالحها أصحاب المال. في ديترويت على سبيل المثال تم وضع النظام العام في الأولوية لتوسيع الخدمة لتصل إلى الأراضي غير المأهولة من أجل التنمية بدلاً من خدمة مناطق الطبقة العاملة داخل المدينة.¹⁵ وعموماً، فإن معظم نظم البلدية مع ذلك كانت محبذة بسبب قدرتها الأكبر على تلبية الطلب المتزايد على المياه بأسعار أقل مما تقدمه نظيراتها في القطاع الخاص.

¹¹ N.P. Blake, "Water and the City: Lessons from History," Water and the City (1991).

¹² Privatisation of Water Services in the United States, 31.

¹³ Melosi, 37.

¹⁴ Melosi, 119-121.

¹⁵ Melosi, 123.

ميلاد النظامية

"إن النظامية وللغرابية مؤسسة أمريكية"

روجر نول Roger G. Nol وبروس أوين Bruce M.Owen،
ماذا يصنع الإصلاح، 7 نظامية 19 (1983)

بالرغم من أن توفير المياه والصرف الصحي عن طريق البلديات كان النموذج السائد في أوائل القرن العشرين، فقد ظل هناك عدد كبير من مرافق المياه الخاصة تخدم بلدات ومدناً بأحجام مختلفة. ومع بداية العهد التقدمي، كانت هذه الكيانات قد عرفت على أنها "احتكارات طبيعية" وأصبحت عرضة للسيطرة من قبل الهيئات النظامية للدولة.

وقد كان لمصطلح الاحتكار الطبيعي أصول في تحليل صناعة السكك الحديدية. حيث كان قد لوحظ أن التنافس الحر قد أدى إلى نتائج تفتقر إلى الكفاءة بصورة كبيرة، وتشمل الشركات المتعددة التي تضع خطوط متوازية لمسار يخدم المواقع نفسها بتكلفة كبيرة.

وقد أعطى مفهوم الاحتكارات الطبيعية تبريراً اقتصادياً تقليدياً للتدخل الحكومي القوي في طبقة محدودة من "المرافق العامة"، حيث إنه بدون منافسة لن يكون هناك حافز للمحافظة على انخفاض الأسعار، أو لخدمة مناطق أقل إيراداً للربح في المجتمع. وللوصول اقتصادياً واجتماعياً إلى الحلول النهائية، كان على الحكومة إما أن توفر السلع أو الخدمات مباشرة، وإما أن تؤسس مؤسسات نظامية من شأنها "أن تضع اليد الخفية لـ آدم سميث بغرض حماية المستهلكين ضد التكلفة الباهظة، والقيود على المخرج، وتدهور الخدمة، والتمييز غير العادل".¹⁶

وبالرغم من أن الأكاديميين الاقتصاديين وفروا التبرير النظري لسيطرة الحكومة على المرافق العامة، فقد كان تنظيمًا شعبيًا، بداية بحركة "غرينجر" Granger لجماعات صغار الفلاحين التي حفزت التحرك الأول من قبل الحكومات. ففي سبعينيات القرن

¹⁶ Walter Adams, "The Role of Competition in the Regulated Industries," 53 American Economic Review 40 (1963).

التاسع عشر نمت حركة " غرينجر " Granger movement سريعاً لتزيد عن 850 ألف شخص شددوا بصورة متزايدة على مدى ما وصلت إليه التضحية بالفلاحين عن طريق سوء استغلال التسعير والممارسات التجارية للسكك الحديدية، والتجار والبنوك. وقد نجحت حركة غرينجر في الضغط على الحكومات لخلق عدد كبير من لجان نظامية للدولة بسلطة التحقيق في أسعار السكك الحديدية (ولكن في الغالب بدون تحديدها). وكان تطور المؤسسات النظامية قد تعضد أثناء فترة التحريض السياسي الشعبي المعروفة بالعصر التقدمي، والذي دام من 1896 تقريباً وحتى الحرب العالمية الأولى. وتأسيساً على الدروس الخاصة بنظرية الاحتكار الطبيعي، نادى التقدميون بنظامية حكومية قوية لعدد من الصناعات القوية في ذلك الوقت، تشمل مرافق الكهرباء والمياه الخاصة.

وفي عشرينيات القرن العشرين، كان لدى كل ولاية في الولايات المتحدة لجنة نظامية بسلطة الإشراف على أسعار وخدمات المرافق العامة المملوكة لأطراف خاصة. وكانت اللجان عموماً ملتزمة بتعزيز الخدمات الملائمة بأسعار معقولة، بينما تحمي سعراً عادلاً كعائد للمرفق على استثماراته؛ لمكافأة أصحاب الأسهم وجذب مزيد من رأس المال بأشكاله المختلفة من الأسواق الخاصة.

ومن خلال وضع التصميم والتأثير حولت النظامية السلطة عن طريق لجان الولاية في أولويات الخدمة النظامية من الهيئات الحكومية المحلية إلى الهيئات الحكومية الخاصة بالولاية، أي تقليص سلطة البلديات. وقد تمكنت البلديات من تفادي هذه الخسارة للسلطة عن طريق تأسيس مرافقها الخاصة التي لم تكن نظامية من قبل معظم لجان الولاية. وقد أعطى هذا باعثاً إضافياً للمشاريع في المدن لبناء وصيانة نظمها المائية ومرافق أخرى. واليوم هناك حوالي 85% من سكان الولايات المتحدة يتلقون خدمة نظم المياه العامة، وهناك ما يقرب من 4000 نظام للكهرباء تملكها البلديات.

دمقرطة العملية النظامية

كان من ضمن الخصائص الأساسية لحركة المستهلكين على مدى العقد الماضي تركيزها على التحقيق وإصلاح الهيئات الإدارية المتهاونة في حماية مصالح المواطنين".

"روبرت ليفلار" Robert B. Leflar و"مارتن روغول"

Martin H. Rogol

مشاركة المستهلك في نظامية المرافق العامة: تحرك نموذجي 13

مجلة هارفارد حول التشريعات، 235 (1976)

لقد كانت المهمة الرئيسية للجان فيما بين عشرينيات وستينيات القرن العشرين هي توزيع مدخرات التكلفة على المستهلكين التي تم ادخالها نتيجة التقدم التكنولوجي والاقتصاديات الخاصة في صورة تخفيض السعر. وبالرغم من أن اللجان كان لديها منافسوها،¹⁷ فإنها لم تكن وحتى صعود حركة المستهلكين في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين قد نفذت تلك الإصلاحات الجادة. في تلك الأعوام، تسببت الزيادة في معدل الفائدة، وأزمة الوقود العالمية والتضخم المتصاعد في قلب المسار الثابت لأسعار المرفق المنخفضة، ورفعت الأسعار، خاصة أسعار الكهرباء التي ارتفعت ارتفاعاً كبيراً. وفي هذا السياق، تزايدت الانتقادات لتقييد الصناعة للهيئات النظامية وتم طرح مقترحات للإصلاح النظامي لاقت جمهوراً جاداً.¹⁸

¹⁷ "هوراس جراي" Horace M. Gray، "تحرير مفهوم المرفق العام"، جريدة الأرض واقتصاديات المرافق العام

"Journal of Land & Public Utility Economics 16, 8-20 (1940)

لقد تم إنشائها كنظام من التقييد الاجتماعي وضع أساساً أو على الأقل كما يبدو لحماية المستهلكين من اعتداءات الاحتكارات؛ وقد انتهت كوسيلة لحماية الملكية، أي التوقعات المرسلة، لهؤلاء الاحتكاريين من المطالب العادل من قبل المجتمع، وللاعتراض على تنمية المؤسسات القائمة اجتماعياً.

¹⁸ انظر: "ستيفن بريير" Stephen Breyer، النظامية وإصلاحها 351 Regulation and Its Reform, (1982). (إذا كان قرارات الهيئة لا تخضع لسيطرة الكونجرس، وإذا كانت لا تتم بعزيمة كافية، وإذا كان صانعي القرار ليسوا منتخبين؛ فما الحق الذي تملكه الهيئة لصنع سياساتها؟ ما الذي يجعل من قراراتها شرعية؟) =

وقد استجابت ولايات كثيرة لأزمة الشرعية المتنامية في اللجان النظامية، بتحويل اختيار المفوضين إلى عملية انتخابية. وقد تم وضع سلسلة أخرى مشتركة للإصلاحات لتوسيع درجة المشاركة في العملية النظامية، وبخاصة تلك المتعلقة بالمستهلكين المستوطنين الذين بسبب نقص الموارد وارتفاع تكلفة النقل الخاصة بتشكيل الجمعيات يفتقدون عموماً أي تمثيل لهم في هذه العملية.

وقد تراوحت الإصلاحات التي تم تفعيلها لزيادة تمثيل المستهلك من تسديد الحكومة أو المرفق للرسوم إلى المتدخلين للمصلحة العامة لتأسيس مكاتب لـ "مجلس مستهلكين" خاص يعمل فيه محامون ومحاسبون واقتصاديون ومنظمو مجتمعات للانخراط في العملية النظامية وتنظيم وتعليم الجماعات حول قضايا المرفق. وقد تم تأسيس مؤسسة فعالة وابتكارية بصورة خاصة في كثير من الولايات يشار إليها بمجلس مرفق المواطن (CUB) Citizen Utility Board، وأحياناً يطلق عليه "مجموعة تحرك المستهلك للمرفق الإسكاني".

ومجالس مرفق المواطن هي منظمات طوعية يتم تمويلها عبر مساهمات أعضائها. وكانت القوانين النموذجية التي أوجدت هذه المجالس تسمح لها بضم أعضاء من خلال المدخلات الخاصة بالفواتير، والتي يمكن للمستهلك من خلالها أن يتأكد من أن مساهمة المنظمة من المفترض إضافتها إلى فاتورة المرفق النظامي وتحولت بواسطة المرفق إلى مجلس مرفق المواطن.¹⁹ وجميع الأعضاء الذين يؤدون الحد الأدنى من المساهمات يكون لهم الحق في التصويت لاختيار إدارة مجلس مرفق المواطن على أساس صوت واحد لكل شخص. ويشرف المجلس على فريق عمل من المنظمين، والمحامين، وغيرهم من الخبراء المطلوبين لتمثيل المستهلكين في فعاليات الهيئات النظامية، والتشريعية وغيرها من العمليات العامة التي تؤثر في معدلات أو خدمات

=Robert B. Leflar & Martin H. Rogol, Consumer Participation in the Regulation of Public Utilities: A model Act", 13 Harvard Journal on Legislation 235, 242 (1976)

يميل العاملون عادة للتقليل من درجة التمهيد للبيانات المقدمة من قبل المرفق والتي تم تحليلها وإعدادها بعناية، خاصة إذا لم يكن هناك ضغط من مصالح المستهلك للقيام بذلك")

¹⁹ A much criticised US Supreme Court decision held that states could force a private corporation to "speak" in this way, after which CUB laws were changed to provide member recruitment in other ways, such as through inserts in government agency mailings.

المرفق. ويعطي القانون النموذجي لتأسيس مجالس مرفق المواطن أيضاً سلطة إجراء وتدعيم البحث، والتحقيقات وأنشطة المعلومات العامة فيما يتعلق بمواضيع المرفق والمشاركة في حملات المبادرة والاقتراع.²⁰

وقد أصبحت كثير من مجالس مرفق المواطن ناجحة جداً في مدافعتها من أجل مصالح المستهلك. وأحد أهم النجاحات يتمثل في أن مجلس مرفق المواطن في إلينوي قد وفر للمستهلكين أكثر من 5 بليون دولار في عقدين من الزمن وذلك بمنع القرصنة على الأسعار، وكسب تمويلات المستهلك. ويعزز مجلس مرفق المواطن قوانين شديدة لحماية المستهلك في تشريعات الدولة، وينشر مواد لتعليم المستهلك ويدير خطأً ساخناً للمستهلك يستوعب أكثر من 6000 مكالمة في السنة موفراً المساعدة للمستهلكين ممن لديهم شكاوى ضد شركات المرفق الخاص بهم.

التكثيف، والخصخصة، والمقاومة

لقد رأيت شركات المياه الأوروبية الرائدة الولايات المتحدة كأخر معقل عظيم للمياه (ومياه الصرف) مازال تحت السيطرة العامة."

ستيف ماكسويل، الكراسي الموسيقية في صناعة المياه؛
تكثيف التشطي؟
مجلة جمعية عمال المياه الأمريكية "28 (تشرين
الثاني/نوفمبر 2003).

إن تكلفة إمداد المياه في الولايات المتحدة تزيد بدرجة كبيرة بسبب الحاجة إلى إحلال البنية الأساسية القديمة والمطابقة مع التنظيمات الأمنية والبيئية المرتفعة. في الوقت نفسه، فإن تدعيم الحكومة الوطنية لمشاريع تنمية البنية الأساسية المحلية قد انخفض، مما أجبر البلديات ومواطنيها على تحمل التكاليف المتزايدة.

والنظم الصغيرة يتصورها كثير من الناس على أنها ذات وضع فقير بشكل خاص، وبالتالي فهي قاصرة عن تلبية الالتزامات المتزايدة للاستثمار. وفي القطاع الخاص،

²⁰ See Leflar & Rogol, supra.

أصبحت هناك موجة من التكتيفات التي تزيد، وفقاً لشركات المياه الكبرى، من قدرة الشركات على تلبية التزامات الاستثمار. أما شركات المياه الأكبر في الولايات المتحدة، فقد تم استهداف الاستيلاء عليها بدورها من قبل شركات مياه أوروبية أكبر منها، تشمل شركات آر دابليو إي تامز RWE/Thames، وفيوليا Veolia المعروفة رسمياً باسم فيفندي Vivendi وسويس Suez.

وقد صعدت قوى سياسية حملة قوية ضد الخصخصة في الولايات المتحدة، وزعزت عدة مشاريع كبرى. وقد ضغطت تحالفات من منظمات المواطنين واتحادات القطاع العام على مدينة أتلانطا لإلغاء عقد إدارة وصيانة قيمته 428 مليون دولار بعد أن قامت شركة سويس/المتحدة للمياه بعمليات قطعت أرزاق كثير من الناس، ورفعت الأسعار بنسبة 17%، وقللت عدد مرات تقديم الخدمة، وفشلت في الاستجابة بصورة ملائمة لشكاوى المستهلك من المياه البنية التي تتساقط من الصنابير. وفي نيو أورليانز أنفقت المدينة 5 ملايين دولار على تقييم عروض التعاقد الخاصة قبل إنهاء عملية الخصخصة في نيسان/إبريل سنة 2004 استجابة لتصاعد الموقف الشعبي المتحد والمنظم.²¹ وفي ستوكتون Stockton بكاليفورنيا قلبت المحكمة خطة لتحويل إدارة وصيانة نظام المياه إلى شركة آر دابليو تامز إي RWE/Thames لكنها عُلقت انتظاراً لطلب من الجماعات الممثلة للمجتمعات التي زعمت أن الخطة فشلت في الانسجام مع قوانين التخطيط البيئي.

ويتحول الآن تركيز الخصخصة نحو البلدات الصغيرة، حيث غالباً ما تكون المجتمعات أقل تنظيمًا، وقد تكون الضغوط المالية أكثر حدة. ولكن مواطني البلدات الصغيرة أكثر علمًا بحول تشعبات الخصخصة، وتظهر المعارضة وهي تكسب موطنًا قدم لها. ففي سبتمبر/أيلول صوت نواب بلدة "لي" Lee في ماساتشوستس بنسبة 41-10 في صالح رفض عقد احتكار لمدة 20 عامًا مع فيوليا. وكان قرارهم بإلغاء الخصخصة قد تأثر بحملة عامة الناس التي طرحت الهموم والاهتمامات حول تاريخ مشاريع فيوليا السابقة، موضحين مخاطر الخصخصة ومحذرين من أن الموظفين الحاليين قد لا يتلقون معاملة عادلة.²²

²¹ Public Citizen, "US Privatisation Update: State of Play and Recent Developments" (Boston Social Forum, July 2004).

²² Public Citizen, Currents: Public Citizen's Water For All Campaign Newsletter (October, 2004).

وأينما توجد النظم الخاصة موجودة، يقوم المستهلكون في بعض المناطق بالضغط على حكوماتهم لتمكين البلديات من تلك النظم. ففي "لاكسجتون" Lexington بولاية كنتاكي نجحت حركة شعبية في التأثير على مجلس المدينة للتصويت على الاستيلاء على شركة خاصة خدمت البلدة منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، ولكنها كانت قد تم شراؤها مؤخراً من قبل مجموعة شركات ألمانية RWE.²³ وقد تم اتباع تمكين البلديات أيضاً من قبل المجتمعات في "فلتون" Felton بكاليفورنيا، وناشوا Nashua في نيوهامبشاير.²⁴ وفي "بكن" Pekin ولاية إلينوي استخدم الناخبون عملية اقتراع العهد التقدمي Progressive Era (سامحين للمواطنين بتمرير تشريع مباشرة عبر التصويت الشعبي) للمطالبة بملكية عامة لنظام المياه لديهم.

نحو ديمقراطية المرافق

إن ديمقراطية المرافق العامة تحتاج إلى عدم التوقف عند التمييز البسيط بين الملكية العامة والخاصة. فالديمقراطية عملية وليست بنية للملكية. والمؤسسات التشاركية، بما فيها مجالس مرفق المواطن، ومقاطعات مرفق البلدية والتعاونيات، قد تساعد عملية ديمقراطية المرافق المملوكة للعامة؛ وذلك عن طريق تمكين المواطنين بصورة أفضل من مساهلة قاداتهم.

وبالنسبة لمجتمعات كثيرة، يعد الضغط لتكثيف الموارد لتلبية تحدياتهم في التمويل والإدارة ضغطاً حقيقياً. وفي الغالب يمكن أن تلبى هذه الحالات من خلال تحرك مشترك ما بين محلي مع بلديات أخرى. على سبيل المثال، كانت هناك عدة ضواحٍ حول مانساس، وفرجينيا، خارج واشنطن العاصمة تواجه تزايداً سريعاً في التلوث معجلاً بالحاجة إلى محطة معالجة مياه صرف جديدة. وبدلاً من الخصخصة، قامت المنطقة بتسديد التكاليف والمنافع من الاقتصاديات من نفس الحجم بخلق هيئة عامة جديدة تعرف بهيئة التحرك المشترك، لبناء وإدارة محطة معالجة جديدة.

²³ The group's website may be viewed at <http://www.bluegrassflow.org>; see John Stamper, "Mayor appoints task force to study how city could run water company," Lexington Herald-Leader (Mar. 10, 2004).

²⁴ US Privatization Update.

ويمكن أن يتحقق الوصول إلى الخبرة اللازمة من خلال آليات عامة. فالمورد العام في سينسيانتي Cincinnati، على سبيل المثال، يمد خدمات المساعدة الفنية إلى النظم العامة الصغيرة المحيطة بها.

وفي الولايات المتحدة يوجد تنوع من الهياكل التنظيمية التي يمكن تحملها مزيداً من المشاركة المباشرة في حكم المرافق، بدلاً من مجرد الملكية الحكومية من مديريين معينين من قبل مجلس منتخب أو موظف، آخر. فمقاطعة مرفق بلدية ساكرامنتو Sacramento على سبيل المثال يحكمه مجلس مديريين منتخبين بصورة مباشرة. وكل من المديرين السبعة يمثل منطقة أو ناحية جغرافية مختلفة ضمن منطقة المرفق، مع وجود مقاعد مخصصة بناءً على منهجية "صوت لكل شخص". وهذا البناء يسمح للمواطنين بالتعبير عن تفضيلات سياسية مختلفة لحكم مرفقهم بدلاً من أن يختاروا أن يفعلوا ذلك فيما بعد بحكم بقية المدينة. وهي تضمن أيضاً أن جميع المناطق لها تمثيل مساو لعدد سكانها، وهو ما يمثل مصداً ضد قرارات المرفق التي تفضل الاستثمار في منطقة تعكس بالسلب على مصالح مناطق أخرى. ومن الأمثلة الأخرى على الهياكل المرفقية الأكثر مسائلة بصورة مباشرة نجد التعاونيات، حيث يكون للمستهلكين الحق في انتخاب إدارة المرفق. وهناك ما يزيد عن مئة مليون مستهلك في المرافق التعاونية في الولايات المتحدة، تشمل المياه والكهرباء، والتليفون.

وحيثما تكون المرافق ملكية خاصة، فإن المناصرين للدمقرطة يكونون في حاجة إلى عدم إنهاء مناصرتهم بدعاوى من أجل تمكين البلديات. فتأسيس مؤسسات تربط مصالح المواطن بالوصول إلى موارد مالية ومعرفية، مثل مجالس مرفق المواطن، يمكن أن تزيد من القوة الشعبية للسيطرة على المرافق من خلال عمليات نظامية، وبزيادة تأثيرهم مع قادة الحكومة. ويمكن للقائمين على النظامية أنفسهم أن يكونوا عرضة لانتخاب مباشر لتحسين استجاباتهم لمصالح وهموم المستهلك.

ألمانيا: هل خدمات المياه العامة في تراجع مستمر؟

بقلم: هانز فيرنر كروجر*

تعد خدمات مياه الشرب ومياه الصرف في ألمانيا من أفضل نماذج الخدمات العامة جيدة التنظيم والفاعلية في أوروبا. فتطويرها ودرجة أدائها تضاهي بإيجابية البلدان المجاورة مثل النمسا، وسويسرا والدنمارك.

فقد كان ظهور نظام المياه والصرف الحديث فنيًا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر متضمنًا لبعض الشركات الخاصة، مثل برلين، ولكن في الغالب كانت هناك شبكات مياه تابعة للبلديات تولت الإدارة. وقد تطلب النمو السريع وحركة التصنيع في المدن وجود كثير من الشركات الخاصة التي غالبًا ما أخفقت في تأسيس نظام مستدام لإمداد المياه وبأسعار مقبولة. وقد عضدت هذه التطورات موقف شبكات البلدية وعدد من نظم إمداد مياه الشرب ذات المسافات البعيدة والتي مازالت موجودة حتى اليوم. وعادة ما يتم تنظيم شبكات مياه البلدية تحت القانون العام مثل الروابط بين المدن ومجتمعات أخرى.

في 1909، كان هناك 96% من 1.291 مجتمعًا لديهم شبكاتهم الخاصة، وهو رقم ظل ثابتًا في الغالب لعدة أجيال. حتى شركة "غليزنفاصر" Gelsenwasser المحدودة التي تأسست عام 1889 وظلت لزم من طويل النموذج الرئيس الوحيد للشركات الخاصة للمياه (والغاز)، وشملت مدنًا عديدة في منطقة الروهر Ruhr كحاملي أسهم. وفي عام 2002 اشترت مدينتا "دورتموند" Dortmund و"بوخم" Buchum حصة الـ 81% من العملاقة EON متعددة المرافق، وهي الحركة التي تعرضت لانتقادات من قبل صحف الجناح اليميني على أنها إعادة للاشتركية.

واليوم مازال هناك 6.700 شبكة مياه و7.000 شركة لمعالجة مياه الصرف بملاك أفراد، ومعظمها في أيدي عامة. ومعظم الشبكات صغيرة وتمثل نظام إمداد قروي

* يعمل هانز فيرنر كروجر Hans-Werner Krüger مع مرفق مياه هامبورج.

مطابقاً في المناطق الريفية. وهي متكيفة بصورة جيدة مع الوضع المائي المحلي، وقادرة على ضمان الجودة الجيدة بل والممتازة لعملائها. وكقاعدة، تميل القرى والروابط المائية الصغيرة إلى المحافظة على ملكيتها لشبكات المياه، ويكون لديها بلدية مستقلة. ويمكن لخدمات المياه والصرف لديهم أن تجني أرباحاً في الغالب من تكاليف رئيسة منخفضة، مقارنة بتكاليف في المواقع غير المحبذة مثل وسط وأسفل منطقة الراين التي تكون الأسعار فيها أعلى بكثير.

وقد وضعت مقارنة دولية لأسعار المياه ألمانيا على القمة. فشبكات المياه تشير إلى جودتها العالمية، الشيء نفسه ينطبق على مستوى معالجة مياه الصرف، وعلى الظروف المختلفة تماماً في وضع الأسعار، مثل الضرائب والدعم المباشر أو غير المباشر في البلدان الأوروبية. وفيما يتعلق بمطلب مرسوم إطار عمل المياه الأوروبي بأن تكون أسعار المياه محسوبة التكاليف بالكامل، وهو ما يعد معقولاً في البلدان الغنية، فإنه لا يتحقق عادة. والتحليل التعددي الواقعي من شأنه أن يضع أسعار المياه الألمانية في منتصف مدرج القياس.

والبناء المناسب عموماً وجودة نظم توفير المياه العامة العالية تعد جزئياً نتيجة للمهندسين ذا الكفاءة التعليمية العالية، وشعورهم الخاص بالمسئولية عن المياه كسلعة عامة وغذاء أساسي. وقد طورت الرابطة المهنية لمهندسي المياه والغاز، على مدى 125 عاماً، هيئة متميزة ومتبلورة للقواعد والمقاييس الفنية والتنظيمية. ومن الصعب تخيل أن هذا النموذج الناجح يمكن أن يكون قد تطور تحت ظروف السوق التنافسية. وهناك شكوك حادة حول ما إذا كان سيظل مطبقاً وبالشعور نفسه بالمسئولية تحت الضغط المتزايد للسوق المحررة في الخدمات العامة.

في ألمانيا، نجد البلديات، بما تتمتع به من مستوى مرتفع من الحكم الذاتي والاستقلال السياسي والاقتصادي، قد نظمت في الغالب خدماتها العامة، من كهرباء وغاز، ومياه ومرور في صيغة مرافق البلدية، وهو المرادف العام لمجموعات المرافق المتعددة الخاصة الكبيرة. فبعد عملية من الدمج والاستحواذ، أصبحت تلك المجموعات الخاصة الكبيرة البارزة اليوم RWE و EON، وفي قطاع الطاقة هي شركتي "فاتنفل" Vattenfall و EnBW.

وتتمتع شركة المرفق العام شتادتفيرك Stadtwerke عمومًا بالحق في الإفادة من الدعم البيني للخدمات العامة الأكثر أو الأقل ربحية. وبهذه الطريقة يمكنها ضمان بنية أساسية فعالة وكميات أساسية تحت سيطرة عامة بشكل أو بآخر. ولا توجد مشاركة من قبل المواطنين في الشركات العامة، باستثناء التمثيل الخاص باتحادات العمال، وفي هذه الحالة ينظر إلى الخدمة العامة في بعض المجالس الإشرافية كبدل مؤكد. والطريقة التي تسيطر بها البلديات على المشاريع العامة الخاصة بها أحياناً ما تكون مثيرة للجدل، ولكنها نادراً ما تعرضت للنقد العام أو طرح مقترحات بديلة لها.

والنظام ككل يعد مضموناً بشكل كبير بحكم القانون، وأيضاً وحتى سبعينيات القرن العشرين، مدعوماً سياسياً من جميع الأحزاب، لكونه ينبغي اعتباره سلعة أساسية. والاتفاق على أن الدولة ولاسيما المشاريع المملوكة لها التي تلعب دوراً أساسياً كقوة نظامية في الاقتصاد قد تقلصت باضطراد، ليس فقط كنتيجة للأيدولوجية النيوليبرالية. وكانت الدولة نفسها هي التي خلقت الأزمة الأساسية في الماليات العامة بالتخفيضات الضريبية للشركات وأثرياء المواطنين. وتعد المدن على نحو خاص هي الضحايا الرئيسة لسوء التوجيه وسوء فهم السياسات المالية.

وكان هذا، وما يمثله من افتراضات مضللة حول نمو اقتصاد المدفوعات، قد جعل المرافق أهدافاً سهلة للاستحوذات الاقتصادية من قبل الشركات الكبرى الخاصة متعددة الجنسيات. وقد حسبت رابطة المشاريع الاجتماعية VKU (بشكل غير رسمي) أكثر من 500 عضو من بين أعضائها البالغ عددهم 1.400 عضواً لديهم بالفعل أسهم خاصة. وقد اشتركوا في الغالب أجزاء من "شتادتفيرك"، وهم عمومًا المالكون لخدمات المياه والصرف المحلية.

والقائد في هذه العملية هي شركة "توجا" إحدى شركات مجموعة EON بفوائد 130 في مشاريع البلدية. وفي أغلب الحالات تنال "توجا" 25% ولكنها تحصل على حق إدارة الأعمال التشغيلية وبالتالي السيطرة. وبهذه الطريقة يتقلص التحكم السياسي للمشاريع العامة في الغالب إلى شيء رمزي.

ويحاول المالكون من القطاع الخاص المحافظة على النظام ككل من الأسهم والاستثمارات المتقاطعة خفية بقدر الإمكان. ونادراً ما تدخل المكتب الفيدرالي المركزي في هذه العملية من التركيز والأحادية القطبية المنتشرة أو السلطة ثنائية القطبية التي تلعبها. وقد دعمت الحكومة هذا التطور في صالح بناء وحدات منافسة على المستوى الدولي.

وقد حدثت هذه الحجة أيضاً أثناء مناقشة حول تحرير وخصخصة خدمات المياه في ألمانيا. وكان إعلان أصحاب الوظائف النيوليبراليين في الوزارات وما زال أن المشاريع الموجودة والبالغ عددها 6.700 مشروع ومحطات الصرف البالغ عددها 7000 محطة، تعتبر قديمة متهاكلة وغير موائمة للاستخدامات الحديثة، وغير قادرة على التنافس وتفتقد إلى الكفاءة، وأنها كما قيل يجب أن تغير من هيكلها البنائي وعليها أن تقلل عددها إلى 500 أو 300 محطة. حتى في البوندستاغ (البرلمان) في التماس حول "خدمات المياه المستدامة في ألمانيا" عام 2001 كان هناك بيان واضح بتوجهاته نحو السوق.

ولا شك في أن كثيرين، من المحاطين بالشركات المهمة، والبنوك، ومستشاري الإدارة الذين يعملون جميعاً كتكتل مناصر للخصخصة، إنما يتجاهلون خصوصيات توفير المياه. وكانت هذه واحدة من النتائج الرئيسية لرأي من يسمونهم "خبراء" Ewers حول فتح السوق بالنسبة لخدمات المياه والصرف، التي استهلكت من قبل وزارة الاقتصاد عام 2001. فقد ادعى خبراء Ewers بجديّة في جلسة للحكم أن "صناعة المياه" (خدمات المياه هي الآن لا محالة إحدى الصناعات) يجب أن تخضع لنظام السوق الرأسمالي".

وبعد النقد الشديد لمثل هذا الشذوذ الذهني، هبط التعبير عن الليبرالية وغيرت اتجاهها رسمياً إلى "التحديث" لخدمات المياه. وقد وصلت هذه السياسة الجديدة إلى المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي ولاقت أيضاً تدعيماً من المنظمات المختلفة لخدمات المياه في ألمانيا. ومن المحتمل أن يكونوا قد أساءوا فهم ما يعتقدون أنه تنقيح تكتيكي لإحكام السيطرة على القطار. فالتحديث من المفترض أن يكون نتيجة لعملية تقنين تتم على مستوى الأمة. وليس من الواضح هل ستكون إجبارية أم لا.

وقد بدأت عملية بيع الملكية العامة بالفعل أثناء سبعينيات القرن الماضي صاحبها تغير مستمر في تفسير دور الدولة عامة، والدلالة الخاصة للمشاريع العامة. وقد حل التوجه نحو السوق الذي لاقى ترويجاً وتعزيزاً كآلية كلية للسلوك العام والفردي مكان خصوصية وفهم الخدمات كسلع عامة. وتحول المواطن إلى مستهلك ذو حس مدرب جيداً على الأسعار.

ونادراً ما اعتنى الجمهور، أي المستهلكون/المواطنون من عامة الناس، بالتغيرات في أعمال المياه المحلية لديهم أو المرفق العام. وأصبحت الخصخصة عملية طبيعية إلى حد ما. وكقاعدة، لا يتحصل الناس مقدماً على معلومات حول الخصخصة أو أي من معاهدات التأجير العديدة عبر الحدود في مدنهم. وفي حالات عديدة، تخفي الإدارات مباشرة نيتها أو تكذب على الجمهور.

خصخصة رفيعة المستوى: برلين

لقد توجه الاهتمام على مستوى الأمة فقط في عام 1999 إلى نسبة الـ 49.9% من خصخصة شركة برلين للمياه (BWB) Berliner Wasserbetriebe التي كانت تمتلك مياه الشرب والصرف الصحي في آن واحد، بالرغم من أن البرلمان لم يعرف الكثير حول المعاهدة. لقد جاءت في صالح RWE، فيفيندي (المعروفة لاحقاً بفيوليا) وشركة أليانز Allianz للتأمين التي باعت نصيبها بعد بضع سنوات بطريقة غير معروفة حتى الآن. وقد حصلت المجموعة على 9% من الفوائد من قيمة رأس المال المستثمر، بغض النظر عن الأداء الاقتصادي الفعلي. وكان استثمار 1.6 مليار يورو أكثر من الاستحقاق، ولكن في إطار ما يسمى بالاستثمار الاستراتيجي في أسواق المياه التي ظهرت في أوروبا الشرقية. وقد رفعت BWB أسعار المياه بنسبة 15% في 2005 ويكافح مستثمرو القطاع الخاص من أجل زيادات أخرى.

وبمتابعة أرقام الشركات متعددة الجنسيات المسيطرة، فإنها تزود 27 مليون نسمة بالمياه من خلال شركات مخصصة جزئياً، أو انخرطت في شركات كبرى، أو داعموها العديدين كمديرين. وقد انخرطت EON كشركة قابضة في 138 شركة،

و RWE في 84 شركة و بينهما شراكة في 11 شركة. و التالي في عدد الأسهم هم غليز نفاصر (21) و ENBW (19)، و فيوليا الفرنسية (5) و سويس الفرنسية (2). و لا يزال نفوذ الشركتين الفرنسيتين الكبيرين على الأجزاء الشرقية في ألمانيا نفوذاً محدوداً.

ومنذ أن أصبحت الخصخصة أكثر مثاراً للجدل، و غير محتملة التكاليف أحياناً، فضلت السياسة الرسمية من برلين إلى بروكسل مصطلح الشراكة العامة الخاصة PPP التي وضعت بصفتها طريقة أكثر لطفاً لنيل أرباح خاصة من الدعم العام من جميع الأنواع؛ للاعتماد على الأمن المكفول من قبل الخدمات البلدية. و المشاريع العامة التي ترى نفسها جزءاً مكماً لحركات السوق الرأسمالي، أحياناً ما تتشعر بالفخر بالنفخ في بوق الشراكة العامة الخاصة.

و تتخرط شركات المرفق العام الذي تتبعه 850 شركة منتجة للطاقة، في المنافسة على سوق الطاقة الجديد. و مازالت المياه محمية في بنيتها أحادية القطب بفعل قانون المنفعة. و لكن كجزء من نظام المرفق العام الكلي بين ضغوط الفقر المالي و جهود تحسين الكفاءة، فإنهم بصدد عملية تجارية بارزة. و شركات المياه فقط في الملكية العامة ليست معفية من هذه السياسة الخاصة بالـ "كفاءة"، و هذا ما يعني استثماراً أقل في التركيبات الجديدة و المحطات و خطوط المياه، و وسائل أقل للصيانة، و عمالة أقل، و تدريباً أقل، و معرفة أقل بطرق العمل، و على المدى الطويل فقدان الحس الاحتراقي بالمسئولية. إنها صفة كلية و قد ترى كمرادف للانخراط من قبل المجتمع المدني في المشاريع العامة، على الأقل طوال عملها.

حملات مناهضة الخصخصة

و الناس عادة لا يدركون تحول الخدمات العامة، و حتى الآن لا يوجد سوى أقلية من الناس علمت بأن جميع المواطنين قد تأثروا مباشرة بالخصخصة، التي تسلبهم السلع العامة، و لكن هناك و عي متنام بأن ثمة مشكلات و أن الناس يعلمون أن في استطاعتهم الاختلاف عن السلطات: معظم الإعلام و أيولوجية التنافس. و يبدأ الناس أيضاً في التعلم من المواقف الناجحة سواء في مدنهم أو في مدن أخرى.

في ألمانيا، تتاح للناس فرص معقولة للتأثير السياسي، لاسيما في الشؤون المحلية، من خلال الاقتراح. وهي تشكل خطوتين أو ثلاثاً بالالتزام مع السلطات المحلية. في عام 2001 وفي البلدة الأكبر على الإطلاق "دوسلدورف" Düsseldorf كان 90% من الأصوات ضد خصخصة المرفق العام AG. وفي ما يقرب من اثني عشر اقتراحاً تتعلق بخدمات المياه، لم يصوت أحد لصالح الخصخصة. وكان آخر تلك الاقتراحات قد تم في هامبورج في آب/أغسطس 2004 ضد تهديد الخصخصة لأقدم الشبكات البلدية للمياه في قارة أوروبا. وقد جمعت المبادرة المحلية 147 ألف صوت أي أكثر من ضعف العدد المطلوب. وبعد التصويت، قبل مجلس المدينة في الرابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2004 قراراً يحظر أي نوع من الخصخصة، وهو ما تحول إلى قانون عام 2005. وسوف يشبه هذا القرار ما تم اتخاذه في فيينا (النمسا) عام 2003.

وكانت مبادرات محلية في مدن كبرى ومتوسطة مثل ميونخ وشتوتجارت وأوجسبرج وكاسل، قد بدأت في عام 2003 بالتعاون في شبكة مناهضة للخصخصة تسمى "المياه في أيدي المواطنين". وقد دعم هذه الشبكة الجماعات العاملة من أجل البيئة، واتحاد عمال القطاع العام، والجماعات الكنسية والتمويين وبعض من أصحاب المشاريع العامة. ولكن التعاون كان فضفاضاً ولم يصل إلى دعم عملي متبادل ولم يرتبط بخطاب عام على مستوى الأمة.

في ميونخ كان هناك اتفاق وانسجام ملحوظ بين الحكومة المحلية وخدمات الصرف الصحي والمبادرة المناهضة للخصخصة. وقد حاول منتدى شتوتجارت للمياه أن يثير الذهن العام لحل خصخصة الأسهم البلدية في نظامين لتوزيع المياه. أما تحالف مياه أوجسبرج، فقد حصل، عند اقتراح ومفاوضات مع البلدية، على رفض مجلس البلدية في الخامس والعشرين من آذار/مارس 2004 لخصخصة أي من خدمات المياه والصرف الصحي، علاوة على ذلك فقد وضعوا صيانة نظم المياه وحمايتها هدفاً لاستخدام الأرباح.

ويقدم الموقع الإلكتروني على شبكة المعلومات/الإنترنت www.privatisierungswahn.de تدعيماً ضد السياسات النيوليبرالية، وقد تبنت حركة

آتاك ألمانيا Attac Germany الموضوع على موقعها أيضاً.

وقد تم ممارسة مقارنة مختلفة تماماً لخصخصة ممكنة في بلدة هرتن Herten الصغيرة، بدين بلغ 75 مليون يورو. وقد بدأت شنادتفيرك المحلية الربحية في 2002 قروضاً شخصية ما بين 1.000 و20.000 يورو للمستهلكين بفائدة ثابتة 5% يمكن أن تنتهي بعد عام واحد وهي تشبه إلى حد ما الاستثمارات الثابتة المعتادة.

في الوقت نفسه، جلب حوالي 950 مواطن 10 ملايين يورو إلى خزانة البلدية لتمويل إجراءات البنية الأساسية، مثل تحديث حوض التجميع المحلي. وهذا الاستثمار المغلق الآن يزيد من المصلحة العامة لشئون البلدية ولكنه لا يعطيها الحق في السيطرة على المشروع العام. وهذا النموذج بالرغم من ذلك لم ينجح.

وهناك فكرة أخرى تنبثق عن استخدام أموال المعاشات في صناعة الحديد والصناعات الكيماوية. فما يسمى المعاش الأزرق يمكن أن يجمع ملكية أجزاء من الشبكات مع ضمان تأمين المسنين المضمون. وبالبدا بموظفي إحدى الشركات ممن يعطون معدلات التأمين الخاصة بهم إلى الشركة، وآخرين أيضاً قد يستثمرون في شبكات عامة، والعائد على الاستثمار المدفوع في الفوائد الثابتة. وهذا ما يعني الاستثمار "الأخلاقي" وأمن شركة مستقلة عن قلاقل السوق الخاصة وفشلها. والفكرة حتى الآن نالت مزيد من التطوير.



دمقرطة إدارة المياه كطريقة لإصلاح المياه

العامّة: خبرة تاميل نادو²⁵

بقلم سوريش وبارديب برايهو*

مقدمة

هذه المقالة تعتبر قصة مع الفارق.

إنها ليست قصة حركة مياه قدمها نشطاء اجتماعيون

يحتجون على خصخصة مرافق المياه أو حول عدم توفير المياه للفقراء. إنها تدور حول خبرة مرفق المياه العامّة الذي أدرك وجود أزمة متصاعدة للمياه يجب مواجهتها بصورة مختلفة تمامًا عن استراتيجيات الإصلاح السابقة، وأن "دمقرطة إدارة المياه" تتطلب تغييرات اتجاهية من قبل مهندسي المياه والمجتمع. وهي أيضًا قصة تصور كيف أن الموظفين العموميين والمواطنين الذين يعملون بصورة حقيقية كشركاء، لم ينجحوا فقط في تأمين قدر متساو من المياه للجميع، بل حافظوا أيضًا على موارد طبيعية وضمنوا إدارة مياه مستدامة.

تمثل هيئة "تاميل نادو" للمياه والصرف الصحي، والمشهورة باختصار "التواد" TWAD، الهيئة الحكومية الوحيدة المتعهدة بمد جميع ولاية تاميل نادو بالمياه، باستثناء مدينة شيناى. في بداية عام 2004 كان على التواد أن تتعامل مع نقص شديد في المياه نتجت عنه ندرة متواصلة، وتهالك مصاطب المياه الجوفية بفعل السحب المستمر غير المنظم على مدى السنين، ونقص الحفاظ على موارد المياه. أضف إلى

²⁵ تاميل نادو: هي إحدى الولايات الواقعة في جنوب الهند، عاصمتها تشيناى، واللغة التاميلية هي اللغة الدارجة التي يفنخر بها سكان الولاية. يحيط بولاية تاميل نادو خليج البنغال من الشرق والمحيط الهندي من الجنوب. (المترجم).

* سوريش Suresh محامي في محكمة مدراس العليا، ومستشار معين للمحكمة العليا لتاميل نادو إلى مفوض المحكمة العليا للأمن الغذائي، ورئيس اتحاد الشعب للحريات المدنية، تاميل نادو وبونديشري. وبارديب برايهو Pradip Prabhu هو المنظم لحملة البقاء والكرامة وهو زميل جديد في المعهد القومي للتنمية الريفية وناشط في الحقوق القبلية لـ كاشتاكارى سانغاتانا Kashtakari Sanghatana. وقد عمل سوريش وبارديب على إصلاح الإدارة في مجالات مختلفة للخدمة العامّة مثل التعليم، والصحة، والشئون الاجتماعية وأخيرًا مع المياه.

ذلك، أن قطاع المياه نفسه كان يتغير مع مرافق المياه العامة ويتعرض للوم من قبل المؤسسات المالية الدولية على أزمة المياه. لقد طالبوا الحكومة بإعادة بناء المرافق العامة؛ وهو ما كان يعني تفكيك هيئات المياه الحكومية وتسليم وظائفها إلى منظمات غير حكومية أو شركات خاصة.

أثناء المناقشات الأولية، أدرك مهندسو المياه أن الأزمة المتصاعدة تتطلب حلول حاسمة، بداية من أنفسهم وخطوة خطوة بإشراك المجتمع. لم يكن ثمة تغيير ممكناً بدون وجود توافق عام داخل التواد لقبول التغيير. كان هناك أيضاً إدراك متزايد لكون المهندسين في حاجة إلى تقدير دورهم في أزمة المياه. كانوا في حاجة إلى الوصول إلى مواطن القوة ونقاط الضعف، واستكشاف ما أعاق بناء شراكة حقيقية مع المجتمع. وكان الضغط المتساوي نحو أهمية العمل مع المجتمع لمواجهة تغيير الاتجاه والمنظور في مجتمع مدني كبير، بحيث يمكن للمجتمعات أن تكون قادرة على تحمل مسؤوليات أكبر في التحكم والإدارة لنظم المياه.

وكانت عملية التغيير التي أطلق عليها "دمقرطة إدارة المياه" موجهة إلى القضايا الثلاث التالية: (1) الوصول إلى المستبعدين، بطريقة تضمن (2) المساواة (مع توزيع متكافئ كنقطة تركيز مباشرة) وقائمة على (3) مبادئ العدالة الاجتماعية.

تحديات تأمين إصلاح إدارة المياه

من بين عدة جوانب لأزمة المياه في تاميل نادو، هناك جانبان بارزان، الأول: الحاجة لتقدير واقعي لمدى التوافر الفعلي للمياه. والثاني: التحليل النقدي لإدارة موارد المياه، بما في ذلك دور مهندسي المياه والمجتمع.

في تاميل نادو، تقوم 96% من الموارد المائية على المياه الجوفية. وكانت استراتيجية تزويد منظومات خطوط المياه في الثمانينيات والتسعينيات عبر الولاية بدون أية إجراءات للمحافظة على موارد المياه، قد أدت إلى استنزاف لصفائح المياه الجوفية. فسحب المياه غير المنظم وأيضاً الاستخدام الذي يتم دون تنسيق بالإضافة إلى الصناعة، كلها لم تؤد إلا إلى إثارة الوضع المتقلقل.

في عام 2004، كان هناك 138 من إجمالي 385 مبنى للمياه في الولاية معروفين

كونهم مفرطي الاستغلال، 37 منها بمستويات حرجة، و105 مستوى شبه حرج، و8 منها مالحة. 97 فقط من مباني المياه تم تحديدها كمبان آمنة. بالإضافة إلى ذلك، فإن 27% من السكان الريفيين الذين يبلغ إجمالي عددهم 81.587 نسمة في الولاية، تأثروا بجودة المياه، وحوالي 25% من هذه النسبة لم يمتلكوا مورداً آمناً.

الاستغلال المفرط وندرة المطر أديا إلى تدني معدل النسيب السنوي للفرد من المياه العذبة إلى 840 متراً مكعباً في تاميل نادو. وهذا أقل بكثير من المتوسط الوطني الذي يقدر بـ 1200 متر مكعب وأقل أيضاً من مستوى الـ 1000 متر مكعب الذي يمثل المقياس الدولي لـ "أمن المياه".

أما المقاربة التقنية لقسم المياه وغياب الشعور بالملكية لدى المستهلكين فقد أديا إلى نقص انخراط المجتمع والأطراف المعنية في إدارة المياه، والعزوف عن تأمين ممارسات استخدام مياه شرب مستدامة.

ومن بين المشكلات العديدة التي تميز أزمة المياه، هناك أربع مشكلات بارزة:

1. وجود قسم كبير ومتعظم من السكان المهمشين مستبعبدين من الإمداد بخدمة المياه؛ بمعنى آخر، تزايد أعداد الناس "المستبعبدين" سواء في المناطق الريفية أو الحضرية؛ وهؤلاء يشملون الداليت والمجتمعات القبلية وساكني الأحياء الفقيرة.

2. استمرار انعدام التكافؤ في توزيع المياه؛

3. مشكلة استدامة المياه تغطي المجال الكلي لقضايا إدارة المياه والإدارة الفعالة للموارد المائية للمحافظة والحماية على الجهات والموارد المائية؛

4. جهاز تقني غير منخرط مع حالة عقلية مخندقة.

وأية محاولة لتناول إصلاح قطاع المياه ستكون في حاجة إلى مواجهة هذه المجالات الأربعة الجوهرية إذا كان من الممكن إيجاد حل مستدام. وفي هذا الإطار تم الشروع في عملية إصلاح الإدارة في هيئة تاميل نادو لإمداد المياه والصرف الصحي.

دمقرطة الإدارة تحول مهندسي المياه إلى عناصر للتغيير

إن التجربة الحالية التي تأخذ عنوان "دمقرطة إدارة المياه- تغذية التغيير الديمقراطي" كانت قد شنت في أوائل عام 2004. وكان لعملية الديمقراطية ثلاث مراحل:

1. المرحلة الأولى غطت جميع الموظفين في هيئة تاميل نادو لإمداد المياه والصرف الصحي، من أحدث المهندسين إلى أقدمهم، الذين شرعوا في التدريب في مجموعات صغيرة.
2. في المرحلة الثانية، يفترض أن يعمل المهندسون لرفع وعي المجتمع بأهمية إيجاد حلول جماعية لأزمة المياه، متضمنًا ذلك تحمل مسئولية تأمين المياه.
3. في المرحلة الثالثة، يقوم المهندسون والمجتمع بتدشين مشاريع مياه قائمة على مبادئ (أ) الانتفاع الأعلى وتأمين (ب) المحافظة على الموارد الطبيعية، و(ج) استدامة المنظومات، و(هـ) الإدارة الذاتية المحلية. وقد تضمنت الإجراءات التنظيم الذاتي للاستهلاك، وتحمل مسئولية إدارة نظم المياه، والاتفاق على اختيار تقنية وتكلفة المنظومات، وتغطية رسوم المياه والقرار حول الرسوم والقضايا الأخرى القائمة على الاتفاق والمشاركة الديمقراطية.

المناطق الدافعة للتدخل

كانت الدفعة الرئيسية لجهود التغيير هو تناول ما يلي:

تغيير الاتجاهات

- وسط الأفراد
- داخل هيئة تاميل نادو لإمداد المياه والصرف الصحي
- وسط الأطراف المعنية الرئيسية

تغييرات الرؤية

كان أهم تغيير في الرؤية هو الاعتراف بأن دفع جميع مؤسسات تقديم الخدمات، وخاصة في قطاع المياه، ينبغي أن يكون من أجل "الوصول إلى المستبدين" بطريقة

تضمن المساواة وتقوم على معايير العدالة الاجتماعية. فضلاً عن ذلك، فإن الرؤية أقرت بحق المواطنين الأساسي في المياه، وأن المياه كانت مورداً من موارد المجتمع. وبعض العناصر الأكثر أهمية في تغير الرؤية كانت مطلوبة في التوظيف الداخلي لمرفق المياه وهو ما يتضمن ما يلي:

- التحول من الوصول إلى الخدمة إلى تقديمها: قياس الأثر ليس بمد المياه إلى كل قرية بل إلى كل أسرة معيشية.
- التحول من ممولين إلى شركاء: رؤية المجتمع كمشاركين متساوين أو شركاء" في إدارة المياه
- التحول إلى مقاربة تعزيز الاستدامة.

ويجب التشديد على أن التغيرات في الرؤية كانت مطلوبة من قبل المهندسين والمواطنين وغيرهم من أصحاب المصالح والأطراف المعنية. ولم تجعل السنوات التي قضاها الناس في تلقي خدمة مجانية معتادين على تلقي "المنظومات المجانية" فقط، بل سلبت المجتمعات تقاليد تحمل المسؤولية للمحافظة على الموارد المائية والتحكم في الاستهلاك وتأمين المياه. فإذا كان للدمقرطة أن تتجذر وتنجح، فإن التغيرات في الرؤية مطلوبة وسط المهنيين في مجال المياه وبالمثل وسط المواطنين.

التحول المؤسسي

يتركز هذا على تغيير القيم والأخلاق، والممارسات والاستجابات، والأدوار والمسؤوليات لدى المؤسسات المختلفة، الرسمية والاجتماعية. احترام الكرامة، والهوية والاستقلال الداخلي لجميع الناس والجماعات، وضمان المشاركة من قبل الجماعات المستبعدة عادة وتقليدياً مثل الداليت، والجماعات الحزبية artisan والأقليات، والنساء، والمسنين والمعاقين وغيرهم – كان جوهرياً في هذه العملية.

قضايا حرجة: أبعاد التحدي

ثمانية مجالات تم إقرار أهميتها الحرجة:

1. توفير كمية ملائمة من مياه شرب آمنة لجميع المواطنين بطريقة لا تعرض نظام المياه إلى مزيد من الخطر.

2. تشجيع وتفعيل المشاركات النشطة بين جميع الأطراف المعنية؛ بهدف بناء نظم مياه مستدامة.
3. تغيير مؤسسي لنظم الإدارة، لضمان تلبية نظم المياه للمعايير الجديدة من المحافظة والاستخدام الملائم للتكنولوجيا والمعرفة، والمهارات.
4. إحياء نظم إدارة المياه التقليدية مع تمكين الأطراف المعنية والمجتمع المحلي للعب دور أكثر فاعلية وتكثيف لإدارة نظم المياه.
5. تناول "التحرك المتقارب للمجتمع" عن طريق تجميع موفري الخدمة في الولاية مع المجتمع المتعلم والمتطور الفعال.
6. خلق شعور بالملكية المشتركة التي تهدف إلى استدامة نظم المياه.
7. التركيز على بناء قدرات الأطراف المعنيين المختلفين بمن فيهم موظفو الحكومة، والنساء والمجتمعات المحلية، والهيئات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنواب، والمنتخبون.
8. الاستخدام الاستراتيجي للهيئات كنقطة بداية لتحويل المنظمة إلى تنظيم أكثر ارتكازًا على الناس، ومستجيب للمجتمع ومسئول أمام عامة الناس.

من المهندس إلى المجتمع: نقل عملية التغيير

بنهاية عام 2004 كان هناك ما يقرب من 160 مهندسًا قد شرعوا في التدريب، وكثير منهم بدعوا المرحلة الثانية من مشروع التغيير، في سياق، العمل مع قادة المجتمع، ورؤساء الباناشايات (panchayat)، وأعضاء جماعات المرأة لمساعدة الذات، والداليت وجماعات الشباب ..إلخ. لإضفاء أعظم شكل وأكبر تركيز على مشروع التغيير، وتم اختيار 43 من باناشايات القرى يغطون ما يقارب 472 من السكان في 29 من بين 30 مقاطعة في الولاية بدأت في مشروعات استكشافية.

في جميع القرى التي أجرت مشروعات استكشافية عقد المهندسون لقاءات كثيرة، وورش عمل وبرامج تدريبية. وقد ابتكروا مناهج تدريبية تشمل استخدام مسارح الشارع المحلية، والأفلام، وغيرها من الأشكال الإبداعية لإشراك مزيد من الشباب، والنساء، والأطفال، والمسنين والمهمشين. وقد قاموا بتقويم نقدي لسياق منظومات المياه في كل قرية تغطي قضايا مدى توافر المياه، والمطالبة بتقدير الاستخدامات

المختلفة، وممارسات الاستخدام السائدة، بما فيها الممارسات التقليدية لإدارة المياه، واستعداد الناس للمحافظة على كمية متساوية واستجابة القرويين لمناهج وممارسات الصرف الصحي الآمنة.

على أثر ذلك، أصبح مجتمع القرية مدرباً على الرؤية النقدية للحاجة والضرورة، ولعلاقة الخطط المائية الجديدة المقترحة في ضوء الحاجة إلى استثمار جديد، واستكشاف إمكانية التوسيع، والتجديد أو ترميم منظومات المياه الموجودة وإحياء المنظومات المهجورة أو غير المكتملة. وقد تم عمل محاولة واعية لتشجيع المجتمع على التنظيم الذاتي لاستهلاك المياه، وضمان صيانة أفضل لمنظومات توفير المياه الموجودة، واستهلاك أقل للطاقة، والعمل في سبيل الحفاظ على الموارد الطبيعية.

وقد أسفرت الجهود الأولية من تحسين العلاقات مع المجتمع عن نتائج بدأت بمجرد أن بدأ المهندسون في الارتباط مع المجتمع كأناس ولا كمواضيع! وقد تفتق هذا عن مزيد من الجهود في مناطق مختلفة. ومن ثم، فإن الاستجابات الناتجة، خاصة تلك التي تتطلب من الأطراف المعنية الاضطلاع بمسئولية وانخراطاً إضافياً، تتطلب جهداً أعظم، فالحقيقة أن المهندسين زاروهم وعملوا معهم لإيجاد حلول تضرب على الوتر مع الناس.

تقدم تعريفي: إعلان ماريمالاي ناغار

كان التحدي في تغيير منظومات المياه قد أصبح هيناً بفعل ما أنجز من تقدم على مستوى التعريف، أثناء إحدى ورش عمل المهندسين. وقد أصبح البيان معروفاً بإعلان "مارايمالاي ناغار" Maraimalainagar.

ماريمالاي ناغار (آب/ أغسطس، 2004)

- سنقوم بتقويم المنظومات الموجودة ونضمن في المقام الأول أنها قيد الاستخدام الأمثل.
- ثم نشرع في عملية إعادة تأهيل أينما يكون ضرورياً، جنباً إلى جنب مع إحياء الموارد التقليدية.

- وسوف يتم هذا قبل إتمام أية منظومة جديدة في المبنى أو الحي.
- وسوف نستهدف جميعاً تحقيق زيادة قدرها 10% في التغطية بالموازنة نفسها.

وتكمن الدلالة والأهمية هنا في حقيقة أن هيئة تاميل نادو لإمداد المياه والصرف الصحي، مثلها مثل مرافق عامة أخرى كثيرة تسيطر عليها الولاية، تحصل على أرباح ليست من موازنات الولاية، بل تكسب نسبة منفقة على المشروعات. وفي عام 2004، كان مجلس إدارة هيئة تاميل نادو للمياه والصرف الصحي مستحقاً 13%²⁶ من جميع المنظومات الممولة، ومنها تدفع الرواتب، وتغطي النفقات الإجرائية التكاليف الأخرى. فكلما زادت هيئة تاميل نادو من المنظومات التي شرعت فيها كلما عظمت مكتسباتها. ويتبنى الإعلان كإلزام لهم، تقبل مهندسو المياه انخفاض المكتسبات العائدة عليهم. وقد تطلب هذا إقناعاً وسط القسم الكبير من الولاية. وبعد مناقشات مطولة تم الإجماع على تبني الإعلان.

وفي عامي 2005-2006، تمت إعادة فحص كثير من مشروعات هيئة تاميل نادو للمياه والصرف الصحي وتم نبدأ بعضها. وقد استطاع المهندسون إقناع كل من المهندسين المشتركين وقادة المجتمع بأنه على المدى الطويل سيكون من الأفضل المضي قدماً في مناهج المحافظة على المياه بدلاً من الآبار المحفورة حديثاً والخزانات العالية. وفي الوقت الذي كان يتم فيه إقناع قادة المجتمع بتبني التنظيم الذاتي للمياه قبل الاستثمار في منظومات جديدة، أصر مهندسون على تغيير الإدارة. وعبر تاميل نادو، في قرى كثيرة، بدأ الناس بخطى حسيمة في تبني المقاربة الجديدة لإدارة المياه.

إدارة المياه المجتمعية الكلية: تنفس الحياة لرؤية جديدة

كانت مجموعة تغيير الإدارة المكونة من مهندسين متطوعين قد تشكلت لدفع عملية التغيير قدماً للأمام. وقد صاغت المجموعة بيان رؤية أطلقت عليه "حلمنا- مياه آمنة للجميع، وإلى الأبد" حيث حدد البيان حماية الطبيعة، وتأمين الأجسام المائية الحية والكميات المتساوية كمهمة رئيسة لمهندسي المياه. وقد نوقشت الرؤية على مستوى

²⁶ Before 2002, the Government permitted TWAD to charge 18% of schemes.

الدولة وتم تبنيها بالتوافق.

وكان من المفترض تنفيذ هذه الرؤية من خلال خطة شاملة للتحرك تسمى إدارة المياه المجتمعية.

والتزم المهندسون بالعمل مع المجتمع في سبيل:

- تحسين النظم وإدارتها من أجل تقديم خدمة أفضل
- حماية وتحسين المورد بصورة مستقبلية
- تجديد جميع الهيئات المائية التقليدية لاستخدامات أخرى وإعادة التشغيل
- تأمين وصول كميات مياه متساوية، لاسيما للقطاعات الأكثر ضعفاً مثل الداليت والقبائل tribals
- بيئة نظيفة في المناطق المائية وحولها
- ممارسة منتظمة للتطهير واختبار دوري لجودة المياه
- ممارسة O&M أفضل من أجل تكلفة أقل للمستهلك
- استخدام المياه النادرة بعناية واتخاذ إجراءات للحماية
- ممارسة إعادة استخدام مياه الصرف وإعادة تدويرها
- التوافق في غرام ساجا Gram Sabha فيما يتعلق بالإجراءات النظامية
- الوصول إلى المنبذيين/المستبعدين

آثار عملية الديمقراطية

كسر الهرمية والاتجاهات: إدخال الكودام *Koodam*

الكودام

كانت العقبة أمام المناقشة الحرة وسط مهندسي TWAD هي الفروق الهرمية والتميزات في المكانة. وكان من الضروري كسر هذا الوضع لتيسير المناقشات النقدية للذات، والأمانة، والجريئة والمفتوحة.

ومن الأدوات المفاهيمية التي استخدمت كانت تبني ممارسة ثقافية تاملية تدعى الكودام أو "مكان التجمع" (مع ممارسات موازية مثل الشوبال، إلخ، في شمال الهند).

وتشير الكودام إلى مساحة جغرافية في قرية تقليدية تعتبر مقدسة، وقد وجدت عمومًا في المعابد، أو أثناء الاحتفالات أو تحت الأشجار؛ وداخل الكودام يلتقي جميع المشاركين متساوين، أعضاء بالغين في المجتمع، ويناقدون القضايا ذات الاهتمام المشترك؛ ويتم التوصل إلى قرارات بالاتفاق. وداخل الكودام، نجد المعايير ذات الصلة قائمة على قبول أن الجميع أعضاء متساوون داخلها، بغض النظر عن الفروق في المكانة، والثروة، والتعلم خارج الكودام؛ فكل شخص عليه التعبير عن رؤيته حول القضية المطروحة للمناقشة. والكودام مكان مشرف ومقدس لأن جميع المشاركين يقدرونه ويحترمونه. وهو ليس مكانًا دينيًا. ولا توجد حاجة للإشراف عليه أو التواجد البوليسي فيه حيث يكون التوافق والاتفاق الاجتماعي هو العامل الملزم.

وقد ساعد مفهوم الكودام، وبطريقة درامية، على إرساء شعور جديد من الارتباط والانتماء والهدف وسط المهندسين. وبنهاية عام 2006، كان هناك ما يزيد عن 470 مهندسًا قد بدءوا تدريبًا مكثفًا. وكان الموظفون من مراتب مختلفة تتراوح بين مهندسين رؤساء ومهندسين مساعدين.

الكودام لوحة لرسم عملية التغيير

لقد وجد مفهوم الكودام والحاجة إلى خلق مساحة متساوية صدّى من أعضاء المجتمع. فمن كودام القرية المكون من رؤساء الحكومات القروية والموظفين المحليين والمجتمع، والكودام على مستوى المقاطعة، تم تشكيل كودامات من النواب المنتخبين وعامة المواطنين. وكانت الفكرة التي حركت هذا بصورة أكثر فاعلية هي أن لدى الجميع فرصة متساوية للتعبير عن آرائهم ورؤيتهم، بغض النظر عن الفروق الطبقيّة أو المكانة الاجتماعية أو الجندر/النوع الاجتماعي، أو المجتمع.

وبطريقة لم يتم تصورها في البداية لعملية التغيير، أثر مفهوم الكودام على جهود التغيير وأيضًا خارج التنظيم، وضرب على وتر مس قطاعات كثيرة في المجتمع.²⁷

²⁷ لقد عملنا بمفهوم "الكودام" في كثير من السياقات شملت برامج التغيير في الهيئات الحكومية والمنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية. وقد أثار مفهوم الكودام استجابة مكثفة من مشاركي الناجا Naga، عندما عملنا على برنامج "الحكم الرشيد في ناجالاند" وهي ولاية في شمال شرق الهند وكذلك في التفاعلات مع المشاركين في أوروبا وأمريكا اللاتينية !

نتائج 472 نسمة تحت 143 حكومة قروية:

ترتبط الأرقام التالية بخبرة حوالي 140 حكومة قروية في نهاية 2006. ويمكن إظهار الآثار في طبيعة التحولات السبعة في المنحى الذي تم،²⁸ وهي:

التحول الأول: انتقاء الخيار التكنولوجي

التحول الثاني: إيجاد حلول أكثر فاعلية من حيث التكلفة

التحول الثالث: نحو إشراك المجتمعات

التحول الرابع: نحو المدخرات

التحول الخامس: حول الحماية

التحول السادس: نحو تقليل نفقات التشغيل والصيانة

التحول السابع: نحو الاستدامة.

ومن بين 330 منظومة في الـ 140 حكومة قروية المتوفر عنها معلومات كاملة، هناك فقط 128 منظومة (39%) اختيرت حفر آبار جديدة واختيرت 8 مخططات فقط (2%) من كل الحكومات القروية من أجل المنظومات المائية المجمعة. أما العدد الباقي 194 ويشكل 59% من جملة المخططات في القرى الاستكشافية التي اختيرت من أجل بدائل تكاليف منخفضة تتضمن تكنولوجية محلية، ومنظومات تراعي الحماية البيئية تركز في الغالب على إعادة تأهيل المنظومات الموجودة، وتوسيع خطوط المواسير، وتوفير المضخات الكهربائية أو اليدوية. وهذا ما يعكس طريقة مختلفة من اتخاذ القرار، قائمة على ملكية المجتمع، والاختيار والاستعداد لإدارة تكاليف التشغيل.

ومن بين الآثار الأكثر دلالة والتي تصور الاحتمالات الكامنة لهذه العملية تخفيض التكلفة الرأسمالية لكل أسرة معيشية بنسبة 40% في قرى المشروع. وقد وجد أن متوسط التكلفة لكل أسرة معيشية في المنظومات غير الاستكشافية كانت حوالي 4580 روبية هندية، حيث إن متوسط التكلفة الاستكشافية كانت 1827 روبية فقط. ويعني هذا بالمعنى الواقعي إمكانية التغطية الإضافية لعدد 400 ألف أسرة كل عام، في إطار الميزانية نفسها. (كما حدث في عام 2006).

²⁸ لمزيد من التفاصيل انظر الموقع : www.cmgtm.com

وقد أصبح الأمر واضحاً شيئاً فشيئاً أن تبني التكنولوجيا المناسبة، والصيانة لتقليل الإحلالات الباهظة في المستقبل، والساعات المرتبة للضخ والإمداد، وصيانة الجودة والكمية... كل هذا كان له أثره على طبيعة وعمل نظم المياه في كل قرية. وتنظيم ساعات الضخ تشمل (1) ضمان أن المضخة ليست أقوى من اللازم، (2) المحافظة على حد معين لساعات الضخ على أساس ضمان التوازن بين كمية المياه المتوافر في المصدر والكمية المطلوبة. وقد كان لهذا أثر رئيس في تقليل ساعات الضخ ومن ثم تقليل تكلفة الكهرباء. والشئ الذي يتساوى مع ذلك في الأهمية من زاوية استدامة مصدر المياه، هو تنظيم ساعات الضخ الذي ضمن إحلال مصدر المياه بمصدر آخر. وقد أدت مبادرة الـ TCWM إلى كثير من المنظومات المبتكرة. فقد زاد زرع الأشجار إلى تحقيق غرس 20 ألف شتلة؛ وتم بناء سدود حامية لتجميع مياه الأمطار.

ومن الجدير بالذكر أن نفقات التشغيل والصيانة في هذه القرى قد انخفضت بنسبة تصل إلى 25% بينما تحسنت الأرباح الناتجة بنسبة 70%، مما أدى إلى وجود استدامة مالية أفضل لهذه المنظومات.

والأرقام التالية تبين الأثر المالي للمقاربة الجديدة

الإسهام: 1.42 كورورز روبية (حوالي 300.000 دولار أمريكي) ساهمت بها 50.896 أسرة ضمن 143 حكومة قروية في 29 مقاطعة يعكسون شعورهم بالملكية.

تكلفة الاستثمار: انخفاض عام بنسبة 40-50% لمتوسط تكلفة المشروع من 4580 روبية لكل أسرة في الخطط العادية إلى 1827 روبية لكل أسرة.

خيارات منخفضة التكاليف: 50% من المنظومات تم إعادة تأهيلها حالياً مثل توسيع ومد خطوط المواسير بدلا من خيارات أكثر كلفة.

مدخرات: تم توفير ما بين 8% و33% عن الميزانية المعتادة. وانخفضت نفقات التشغيل والصيانة إلى 18.6 روبية لكل أسرة. إجمالاً، فإن مدخرات الـ 50 كورورز روبية (حوالي 10 مليون دولار أمريكي) قد أثرت على المنظومات ذات الميزانية المرتفعة.

التكافؤ: 65% من المنظومات من أجل الأغلبية التي كانت تحت خط الفقر من بينها طبقات منعزلة.

الاستدامة: 90% من الأسر شرعت في حصد مياه الأمطار؛ وتم تجديد 150 مبنى من المباني المائية التقليدية.

توسيع نموذج الديمقراطية:

شراكة عامة-عامة كبدل للشراكة العامة- الخاصة

إن النتائج الإيجابية لتجربة الديمقراطية التي بادرت بها TWAD تبين القوة الكامنة في عملية تناول إصلاح الحكم في المرافق العامة. ولكن تحديات كثيرة مازالت تحوم في الأفق، وتهدد النجاح في عملية تغيير إدارة المياه. فمواصلة واستدامة عملية التغيير وتناول قضايا جديدة للتغيير تمثلان القضايا الأكثر أهمية التي تواجه الـ TWAD في الوقت الحالي.

والنتيجة الأهم في تجربة الديمقراطية هي كسر كثير من أشكال النمطية والأساطير حول نظم الحكم، والموظفين العموميين، والساسة والفقراء. وأكثر الأساطير تأثيراً التي تم تبديدها أن الناس، لاسيما الفقراء منهم، يريدون فقط "منظومات مجانية" ولن يراعوا أصول هذه المنظومات ومواردها. ففي قرى كثيرة، أصبح واضحاً الآن أن المجتمعات على استعداد لتحمل مسئولية منظومات المياه الخاصة بهم، وكذلك ضمان أن هناك توزيعاً عادلاً ومتكافئاً. كما أن أخلاق العمل الجديدة التي بدأ تبنيها ببطء من قبل مهندسي المياه تبين قدرة الموظفين العموميين على الاستجابة للمواقف المتغيرة واضعين الأولوية للشفافية، والمحاسبة والمسئولية. وقد بين مهندسو الـ TWAD أيضاً أنهم بإمكانهم أن يكونوا مبدعين ومبتكرين وملتزمين وعلى استعداد لتحمل المخاطر كأى محترفين آخرين.

وفي أغسطس/آب 2006، عقدت الحكومة الهندية مع اليونيسيف مؤتمراً وطنياً لعشر ولايات تواجه أزمة مياه شرب شديدة لمشاركة خبرة الـ TWAD. وفي نهاية المؤتمر تشكل "منتدى إدارة التغيير" على مستوى وطني. وقد صادقت جميع الولايات المشاركة على قرار يقول إن الجهود المستقبلية في التغيير في قطاع مياه الشرب ينبغي بالضرورة أن تتضمن تركيزاً على التغيير المؤسسي.

من بين الولايات ذات الأهمية الحيوية هناك ولايتان هما "ماهراشترا" Maharashtra و"جاركاند" Jharkand اللتان وجهتا الدعوة إلى مهندسي TWAD لمشاركة مهندسي الولايتين جهود التغيير في تاميل نادو. وقد أجرى مهندسو TWAD ورش عمل للمهندسين في ماهراشترا جال براتكاران ووزارة المياه في جاركاند لمساعدتهم على

تحديد المجالات الحيوية من أجل التغيير.

ومثل هذه التدريبات لمرفق تابع للقطاع العام يساعد مرافق قطاع عام أخرى في تحسين عملها وهو ما أصبح معروفاً ومصطلحاً عليه من قبل الأمم المتحدة كـ "شراكات مشغلي المياه" *Water Operators Partnerships (WOPs)* أو "الشراكة العامة- العامة" *Public-Public Partnerships (PUPs)*.

وتشير الشراكة العامة- العامة إلى الشراكات بين مرافق القطاع العام الناجحة التي قادت الطريق نحو مساعدة المرافق الأخرى على التغيير والتحول، وقد أصبح أداة مفاهيمية قوية لتغيير نموذج الخصخصة والدفع قدماً من قبل المؤسسات المالية الدولية باستخدام مفهوم "الشراكة العامة- الخاصة". وهناك مطالب أخرى كثيرة من مرافق مياه أخرى في الهند وعدد قليل من الخارج للمساعدة في مشاريع التغيير.

ومن الضروري ملاحظة أن نموذج التغيير الذي اتبع في تجربة TWAD ليس قاصراً على قسم المياه، بل يمكن أن يكون ناجحاً في تطبيقه على قطاعات أخرى أيضاً تشمل الصحة، والشئون الاجتماعية، ومؤسسات التعليم.

وقد أصبحت خبرة "تواد" TWAD اليوم وعلى مستوى العالم نموذجاً لدمقرطة الخدمات العامة الممكنة والحقيقية بطريقة يتحمل مسئوليتها لناس والمجتمع فيما يتعلق بالمرافق العامة وموارد الملكية العامة. وبينما يطول الطريق الذي يؤدي إلى إتمام هيئة TWAD للدمقرطة الكاملة، فإن الرحلة قد بدأت بحسم*.

* تم نشر المقالة للمرة الأولى في نيسان/إبريل 2007 كجزء من طبعة "إصلاح المياه العامة" فصل تاميل نادو ومالايالام Malayalam.

هونغ كونغ: نموذج دور الإدارة العامة لخدمات توفير المياه

قدمته: جمعية مهنيي شبكات المياه الحكومية*

بدأ إمداد المياه في هونغ كونغ تاريخه الذي يبلغ 150 عامًا من خدمة الإدارة العامة في أوساط القرن التاسع عشر.

وبين عامي 1854 و1859، شجعت حكومة هونغ كونغ القطاع الخاص بقوة ليستثمر في خدمات عامة مختلفة. وبالرغم من أن التجارة في خدمات المياه كانت دائمًا غير جذابة للقطاع الخاص، فإن خدمات عامة أخرى مثل الإمداد بالغاز والاتصالات الهاتفية والكهرباء والنقل عبر الموانئ، كانت قد جذبت مشاريع بريطانية ومستثمري قطاع خاص محليين. وبالرغم من ازدياد عدد السكان، فإن نقص الموارد الطبيعية، ومحدودية الأرض، ونقص التمويل وعدم استعداد مستثمري القطاع الخاص للاستثمار في المياه مثلت مشاكل حلتها الحكومة بتوليها مسؤولية الإمداد بالمياه في هونغ كونغ.

وأثناء المائة وخمسين عامًا من الإدارة العامة لخدمات المياه، تحولت هونغ كونغ بنجاح إلى عاصمة عالمية من الطبقة الرفيعة. واليوم نجد أن 99.9% من السكان يتلقون كميات آمنة ومستقرة ومضمونة من مياه الشرب. وقد أثبتت الخطط الناجحة لزيادة الموارد الطبيعية للمياه كمال، ومثالية نظم الإمداد والقدرة على الصيانة والمحافظة على جودة عالية للمياه وأن الإدارة العامة لخدمات المياه في هونغ كونغ تضاهي تلك الموجودة في مدن أخرى كبيرة. وقد كان هذا نجاحًا للإدارة العامة لخدمات المياه في هونغ كونغ.

* جمعية مهنيي شبكات المياه الحكومية، هي جمعية من العاملين المدنيين تأسست عام 1990 على يد العاملين المهنيين في هيئة إمداد المياه في حكومة هونغ كونغ الجديدة. وعضوية هذه الجمعية تتألف من مهنيين بدرجات مهندسين في المجالات المدنية والكهربائية والميكانيكا، وكيميائيين، ومحاسبين ومفتشي الأراضي. وهدف هذه الجمعية هو السعي وراء الحقوق والمنافع للأعضاء فيما يتعلق بعملهم وهو ما يمتد إلى إعطاء مزيد من التأييد الشخصي. وهي مستقلة غير سياسية ولا تنتمي لأي اتحاد أو جمعية أخرى. مسؤول الاتصال "لاو سيو كي Lau Siu Key (الرئيس)، البريد الإلكتروني: sk_lau@wsd.gov.hk، ولوينج واي كوونج "Leung Wai Kwong (نائب الرئيس) wk_leung@wsd.gov.hk

مياه الشرب ليست سلعة؛ بل ضرورة أساسية للحياة اليومية

لقد استثمرت حكومة هونغ كونغ موارد ضخمة وقوة بشرية لتطوير نظام مياه متقدم. ولم يكن من الممكن الاعتماد على رسوم المياه التي يتم تجميعها من مواطني هونغ كونغ، حيث لم تكن تكفي لتغطية جميع النفقات لتطوير البنية الأساسية وإدارة الإمداد بالمياه. وكان المصدر الرئيس للدخل في الماضي يأتي من رسوم وضرائب الملكية التي تجمعها حكومة هونغ كونغ. بمعنى آخر، فإن أصحاب الأملاك ودافعي الضرائب كانوا دائماً المدعمن الماليين لنظم المياه وتشغيلها في هونغ كونغ.

ويعد هيكل التكلفة للإمداد بالمياه في هونغ كونغ مماثلاً لـ: التعريف الاجتماعي" التي تبنتها بلدان أوروبية والولايات المتحدة. فكل أسرة يمكنها استخدام أول 12 متراً مكعباً من المياه مجاناً كل أربعة شهور. وبعد هذه الكمية يتم حساب مستويات التكلفة بصورة مضاعفة ثلاث مرات. وهذا النمط من هيكل التكلفة يتضمن فكرة تكلفة الاستخدامات الضخمة لتعويض استخدامات الأسر ذات الدخل المنخفض. فالأسر التي تستخدم كميات قليلة من المياه عادة ما تكون من الفئات المسنة ومنخفضي الدخل.

وباعتبار أن أغلبية تكاليف المياه يمكن تحملها من قبل أصحاب الأملاك ودافعي الضرائب، وكبار المستهلكين يعوضون المستهلكين ذوي الدخل المنخفض، فإننا يمكننا استنباط أن حكومة هونغ كونغ لا تفكر في أن تكون مياه الشرب سلعة، بل ضرورة يومية ينبغي أن تكون في متناول وصول جميع المواطنين وبتكلفة منخفضة ومعقولة. حتى لو أن اقتصاد هونغ كونغ قد انطلق في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين وحسب بصورة هائلة من مستويات المعيشة، يظل المبدأ الأساسي هو نفسه. وهذا يبين أن حماية الحقوق الأساسية للعامة تعد مسألة حيوية والمفتاح للرخاء والاستقرار الإقليمي.

خدمات توفير المياه في هونغ كونغ تحت تهديد الخصخصة.

في إطار إعادة ضم هونغ كونغ إلى الصين في عام 1997، حصل مواطنو هونغ كونغ على ضمانات لحقوقهم الأصلية بموجب القانون الأساسي الذي ينص على أن تبقى طرق العيش الأساسية دون تكلفة. ولسوء الحظ، أن الاضطراب المالي الذي حدث في عام 1998 خلق ضغطاً مالياً هائلاً على حكومة هونغ كونغ الإقليمية الإدارية الخاصة.

وبغرض تقليل تكاليف الاستثمار والإدارة لخدمة توفير المياه، فكرت حكومة هونغ كونغ الإقليمية الإدارية الخاصة في الخصخصة الكاملة لخدمة المياه في هونغ كونغ. وشملت الخيارات المطروحة آنذاك التعاقد على جزء من الخدمات مع "مؤسسة" أعمال خاصة (الانتقال إلى الخصخصة) أو الخصخصة الكاملة.

غير أن هذه الاقتراحات لاقت اعتراضًا قويًا من العاملين في المجتمع المدني في ذلك الوقت. وقد انتاب الجماهير أيضًا القلق من أن تأخذ التغييرات مجراها، وربما تنخفض جودة المياه وتزيد تكلفتها. وفي النهاية، لم يستطع مقترح الخصخصة أن يحصل على دعم من أغلبية المواطنين، ولم يكن لدى الحكومة الخاصة الإدارية لهونغ كونغ خيار آخر سوى إجهاض المقترح تمامًا.

ولم ينته تهديد خصخصة خدمات المياه في هونغ كونغ عند هذه المرحلة. فقد استمرت حكومات أجنبية وشركات مياه خاصة دولية، وأيضًا قطاع الأعمال الخاصة المحلية في التكتيل من أجل الضغط على الحكومة الجديدة حول المزايا الخاصة بالخصخصة. وفي خريف 2003، اقترحت الحكومة تبني استخدام "الشراكة العامة الخاصة" كنمط لتجديد وتشغيل الأعمال الكبرى لمعالجة مياه الشرب في هونغ كونغ - "أعمال معالجة المياه شا تن" Sha Tin Water Treatment Works. وتطلب اقتراح الشراكة العامة الخاصة إدارة خاصة مسئولة عن تأمين واستثمار وبناء وتشغيل وكذلك التسليم المستقبلي لأعمال معالجة المياه. وكان لعقد الشراكة العامة الخاصة إذا تم أن يدوم لمدة من 20 إلى 30 سنة. وفي أوائل 2004 تم توسيع دراسة الشراكة العامة الخاصة لتغطي شبكة توزيع المياه من جنوب شا تن Sha Tin، تشمل شبه جزيرة كاولون Kowloon وأغلبية شبكات مد المياه في جزيرة هونغ كونغ.

وكان لثلاثة ملايين من مواطني هونغ كونغ أن يتأثروا بهذا المشروع. ولكن الحكومة الجديدة لم تقم حتى بأكثر الاستشارات العامة أو الخاصة الأكثر أساسية. ومع الكشف التدريجي عن الدراسة، عارض العاملون المدنيون في وزارة خدمات المياه المقترح بشدة. وتبنوا في ذلك وجهة نظر مؤداها أن هذا من شأنه أن يكون الخطوة الأولى نحو الدمج أو الخصخصة. وفي آيار/مايو 2004 خلال اجتماع خاص لـ "مجموعة البيئة،

والتخطيط والأراضي والأعمال" داخل المجلس التشريعي لهونغ كونغ، وعارض أعضاء المجموعة بشدة مقاربة الشراكة العامة الخاصة وطالبوا الحكومة بإعادة دراسة إمكانية تنفيذ هذه الشراكة وإجراء مشاورات عامة بشأنها.

وفي الوقت الحالي، تعد أعمال معالجة المياه في شا تن شديدة الأهمية بالنسبة لهونغ كونغ، حيث إنها مسؤولة عن 40% من إجمالي معالجة مياه الشرب فيها. وإذا كان للشراكة العامة الخاصة أن تنطلق على إعادة الصياغة المؤسسية لأعمال معالجة المياه في شا تن والتشغيل، فمن المفترض بالتأكيد أن تفتح الباب لخصخصة كاملة لخدمات المياه. ومن المرجح أن تسلم جميع أعمال معالجة المياه في هونغ كونغ إلى جهة خاصة للتشغيل. وقد تمتد خدمة توفير المياه إلى شبكات التوزيع، وخدمات المستهلك، وعملية طلب حسابات المستخدمين، وفي النهاية تصبح جميع خدمات إمداد المياه مخصصة.

لقد حاجت الحكومة الجديدة بأن الشراكة العامة الخاصة يمكن أن تجلب أفكارًا مبتكرة في التكنولوجيا والإدارة، وتعزز لتحول جديد في التكنولوجيا، وتسرع من التقدم في المشروع ونقل من الإجراءات الإدارية. وبالتالي، فإن الشراكة العامة الخاصة ليست فقط وسيلة لتقليل استثمار الحكومة في خدمات المياه بل أيضًا أداة لتعزيز السيطرة والكفاءة والإنتاجية.

وفي السنوات 150 الماضية من خدمة إمداد المياه في هونغ كونغ، أصبح هناك نجاحًا جلا للإدارة العامة لهذه الخدمة. وإسهاماتها في مصادر رزق المجتمع ليست محل شك. فعلى مر القرن ونصف القرن الماضي وبالرغم من النقص الحاد في الموارد المائية، والتوسع الضخم في الاقتصاد، فإن الحكومة الإقليمية الإدارية الخاصة الجديدة قد واصلت تحمل مسؤولية توفير مياه الشرب إلى العامة كحق من حقوق الإنسان الأساسية وليس كسلعة. وقد كانت الحكومة الجديدة حريصة دائمًا على إيجاد موارد لتوفير تكنولوجيا جديدة للمحافظة على مستواها العالمي لمنفعة مواطني هونغ كونغ واقتصادها. وتريد الحكومة الآن أن تلقي بحكمها وتسعى إلى تغيير راديكالي لنظام المياه الذي يعمل تحت إدارة عامة حاليًا لتجرب الشراكة العامة الخاصة المصحوبة بمخاطر عالية.

والأدلة على الحالات الفاشلة للشراكة العامة الخاصة وخصخصة المياه واضحة في كل مكان. وينبغي ألا نثق في القطاع الخاص في تقديم خدمات أرخص وأفضل. ويجب على الحكومة الجديدة ألا ترفض الخبرة القيّمة والإسهام الذي قدمته الإدارة العامة للمياه. وكحقيقة، فقد بدأت وزارة إمداد المياه في هونغ كونغ أكثر من 100 طريقة تم بها تعزيز خدمات المياه أثناء السنوات الخمسة عشرة من 1990 إلى 2004 ومازالت ماضية في هذا. وقد خلقت الجودة العالية للمياه في هونغ كونغ فريقاً من المهنيين محل الثقة في الخدمات العامة. ونعتقد أن منظمة الإدارة العامة للمياه في هونغ كونغ لديها القدرة على توفير خدمات مياه ممتازة مقارنة بأية منظمة خاصة*.

* نشر هذا المقال للمرة الأولى في أيلول/سبتمبر 2006 كجزء من الطبعة الصينية من كتاب "استعادة الملكية العامة للمياه".

